هيئة مكافحة الفساد

التقرير السنوي

Annual Report

2017

سيادة الرئيس محمود عباس (ابو مازن)

رئيس دولة فلسطين

مقتطفات من كلمة فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس:

عن هيئة مكافحة الفساد خلال الاحتفالية الخاصة

"إنتهاء المراحل الاولى للتدريب على مدونة السلوك"

ضمن كلمة فخامة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس خلال الاحتفالية بانتهاء المراحل الأولى من التدريب على مدونة سلوك العاملين في الوظيفة العامة، أشاد فخامته بجهود هيئة مكافحة الفساد و إنجازاتها معتبرا عملها جزءا مهما في طريق بناء الدولة، حيث قال فخامته: **"أبارك للهيئة هذه الجهود والإنجازات، وأدعو إلى الاستمرار في طريق البناء وتطوير القدرات".**

كما أكد فخامته على خضوع الجميع للمساءلة في حال ارتكابهم للفساد قائلا: **" لا يوجد أحد فوق القانون، والكل تحت المساءلة، ولن يظلم أحد".**

داعيا المواطنين الفلسطينيين إلى المشاركة في جهود مكافحة الفساد كل من موقعه، حيث قال فخامته: **" علينا جميعا أن نحارب الفساد من جذوره، هذا دور كل مواطن".**

كما أكد فخامته على حرص دولة فلسطين على مواءمة تشريعاتها مع المتطلبات الدولية المترتبة عليها بموجب انضمامها للمواثيق والمعاهدات والاتفاقيات والمنظمات الدولية بما فيها اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد، مؤكدا حرصه على أن تكون دولة فلسطين **" دولة تلتزم بالممارسة الديمقراطية كأساس للحكم القائم على مبادئ النزاهة والشفافية والمساءلة.**

سيادة الرئيس محمود عباس (ابو مازن)

رئيس دولة فلسطين

كلمة رئيس وزراء دولة فلسطين

كلي فخر أن أساهم بتقديم التقرير السنوي لهيئة مكافحة الفساد، الذي يبرهن أن العمل في مجال اجتثات الفساد والوقاية منه والتوعية بمخاطره وأدوات تطويقه وعزله، أصبح فاعلاً ومؤثراً ويحقق نتائج ملموسة، إذ تطَّلعون من خلاله على نتاج جهود حثيثة بذلتها هيئة مكافحة الفساد في درء مخاطر الفساد والكشف عن جرائمه والحد منها وملاحقة مرتكبيها، ومنع استغلال المال العام. إننا جميعاً نؤمن، بأن الفساد يمثل تهديداً آخراً يقوض مسيرة التنمية والبناء ويشتت قدرة الحكومة على تعظيم الايرادات والموراد الوطنية، ويعرقل سيادة القانون والنظام العام، بل ويخلق بيئة مواتية لتفشي الجريمة والظلم وعدم الإستقرار، وهو ما نعمل جَميعاً في جبهة واحدة على تفاديه.

لقد توافرت لدينا الإرادة السياسية التي يمثلها فخامة الأخ الرئيس محمود عباس لبناء نظام نزاهة وطني قوامه أخلاقيات وقيم وسلوكيات نزيهة ومسؤولة، كما تضاعف الالتفاف الشعبي حول ضرورة تكريس بيئة مناهضة للفساد محفزة ودافعة للتنمية المنشودة ولإيصال مشروعنا الوطني لنهايته الحتمية في الخلاص من الاحتلال الإسرائيليّ وإقامة الدولة الفلسطينية.

لقد كان لكل هذه العوامل مجتمعة أن تمكنت هيئة مكافحة الفساد من الارتقاء بمستوى ومضمون عملها بالتشارك مع كافة فئات ومؤسسات المجتمع، وتحولنا بالعمل الرقابي بكافة مكوناته، إلى وظيفة وطنية مسؤولة يعتد بها ويعول عليها في ترسيخ حصانة مجتمعنا ومؤسساتنا وإعمال معايير الشفافية والنزاهة والمساءلة وتعزيز صمود شعبنا في مجابهة الاحتلال الإسرائيلي. ونحن في مجلس الوزراء إنما ندعم ونساند هيئة مكافحة الفساد، وواجبنا يقتضي توفير البيئة المناسبة والمتممة لعملها خاصةً في ظل استمرار الانقسام الكارثي وما يفرضه من تداعيات تتهدد نظامنا السياسي وفي مقدمتها غياب الدور الرقابي الذي من المفترض أن يمارسه المجلس التشريعي، هذا بالاضافة إلى امعان الاحتلال الإسرائيلي في مصادرة أرضنا ومقدراتنا ووضع العراقيل أمام عملنا الحكومي في تكريس ركائز وبنى دولتنا.

إن الظروف الاستثنائية التي في غمارها نبني وطننا، والمرحلة الحساسة التي تمر بها قضيتنا الوطنية، إنما تستدعي أن تخضع بنى ومؤسسات دولتنا ومن يمثلونها دون استثناء للرقابة والمساءلة، وتحتم علينا جميعاً تغليب المصلحة الوطنية على أية اعتبارات والتصدي لكافة أشكال وظواهر الفساد والفوضى ومنع انتشارهما وتعزيز معايير النزاهة الفردية والمؤسسية.

نحن إنما نعتبر هيئة مكافحة الفساد درعاً قوياً لحماية فلسطين ومكتسباتها الوطنية، ورافداً لجهود الحكومة في الإصلاح وتحسين جودة الخدمات وإدارة المال العام والموارد بكفاءة وفعالية. وإذ نجابه الاحتلال الإسرائيلي ونتصدى لممارساته العنصرية ببناء دولتنا وتكريس هويتنا وتاريخنا، فعلينا أن نعمل سوياً على إعمال حقوق الإنسان ومبادئ الحكم الصالح فيها، والإرتقاء بها بعيداً عن كل ما من شأنه أن يعيق مسيرتنا في البناء الديمقراطي والتحرر الوطني.

د. رامي الحمد الله

رئيس وزراء دولة فلسطين

بسم الله الرحمن الرحيم

نظراً للحاجة الملحة لوجود مؤسسة متخصصة بشأن مكافحة الفساد تتمتع بالاستقلالية التامة وتماشياً مع التوجه الدولي، فقد تم إنشاء هيئة مكافحة الفساد الفلسطينية في العام 2010 في تعبير عن إرادة القيادة الفلسطينية الجادة والحقيقية في مكافحة آفة الفساد واستكمالاً لمسيرة الإصلاح الشامل ولإيمان القيادة الفلسطينية ممثلة بفخامة رئيس دولة فلسطين محمود عباس بأن مكافحة الفساد وترسيخ أسس النزاهة والشفافية والعدل والمساواة تشكل القواعد الأساسية لمفهوم الحُكم الرشيد، وهي أسس نابعة أصلاً من منظومة القيم والأخلاق المجتمعية والدينية في فلسطين، وقد ركزت الهيئة منذ نشأتها كافة جهودها في مكافحة ظاهرة الفساد وتجفيف منابعها من جانب، ومن جانب آخر لتعزيز التدابير الوقائية ورفع الوعي العام لمخاطر الفساد وآثاره المدمرة على الدولة والمجتمع من خلال برامج وآليات مكنتها من ايصال رسالتها إلى عدد كبير من شرائح مجتمعنا الفلسطيني ومؤسسات دولتنا الرسمية منها والأهلية، وبالرغم من العقبات التي واجهتها ولا زالت تواجهها، وبجهود العاملين فيها فقد تمكنت الهيئة من تحقيق النجاح في متابعة القضايا والبلاغات المقدمة إليها وانجاز التحقيقات فيها على وجه من السرعة وبكفاءة مهنية عالية.

ومع تعاظم الدور الذي تؤديه هيئة مكافحة الفساد وتطلع كافة فئات المجتمع إليها واصلت الهيئة لعب دورها الرئيسي في الحفاظ على مقدرات هذا الشعب العظيم واستمرت في وضع الخطط والسياسات التي تكفل حماية مصالح هذا الشعب ضمن الأطر القانونية، ويأتي اصدار هذا التقرير كتعبيرٍ عن العمل الجماعي الذي قام به كوادر الهيئة بكامل اداراتها وتخصصاتها خلال عام كامل مؤدية رسالتها المقدسة في الحفاظ على المال العام.

وقد شهد العام 2017 عدداً من الانجازات لعل من أهمها كان إعداد استراتيجية هيئة مكافحة الفساد للأعوام 2018-2022 والتي جاءت انسجاماً مع الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واستكمالاً للدور الذي تضطلع به الهيئة والتي من المتوقع أن تدخل حيز التنفيذ في الأشهر القليلة القادمة، هذا فضلاً عن توقيع عددٍ من الاتفاقيات مع المؤسسات الشريكة. وإدراكا من الهيئة بأن جهود مكافحة الفساد لا يمكن أن تؤتي أكلها دون إشراك كافة فئات المجتمع، فقد عملت الهيئة على إشراك مؤسسات المجتمع المدني بكافة مكوناته في جهود مكافحة الفساد، وبشكل خاص في مجال التوعية من الفساد ومخاطره، وفي الدراسات المتخصصة حول مخاطر الفساد في قطاعات معينة، كما تعاونت مع مؤسسات المجتمع المدني النسوية في اطلاق التوجهات الاستراتيجية النسوية في مكافحة الفساد، وهو نهج اتبعته الهيئة منذ تأسيسها وستستمر باتباعه.وبفضل الله وبعد كل هذا الجهد وجدت هيئة مكافحة الفساد نفسها في مكانة عالية في المجتمع الدولي وأصبحت في مصافِ الدول المتقدمة في مجال مكافحة الفساد، وسنظل بعون الله ماضين في جهودنا لبناء مجتمع خالٍ من الفساد يستحقه أبناء وطننا الحبيب، آملين من الله أن تعود اللحمة الحقيقية لأرضنا وشعبنا وأن تعمل مؤسساته بكامل طاقتها ويتحقق الحلم الفلسطيني بإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة بكامل سيادتها وعاصمتها القدس الشريف.

رفيق شاكر النتشة

رئيس هيئة مكافحة الفساد

ANTI-CORRUPTION COMMISSION
هيئة مكافحة الفساد
State of PALESTINE
PACC
دولة فلسطين

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
مقدمة	8
التنظيم القانوني للهيئة	9
الملخص التنفيذي	12
أولا: الشكاوى وإنفاذ القانون	14
ثانياً:تقرير استعراض تنفيذ فلسطين لاتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	17
ثالثاً: على صعيد القضايا التحقيقية والمحولة الى المحكمة المختصة	18
رابعاً: اقرارات الذمة المالية	23
خامساً: إنجازات الهيئة في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والإعلام	29
الإستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد	29
انشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الحكومي	30
انشطة الهيئة بالتعاون مع القطاع الأهلي	41
انشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية	45
أبحاث ودراسات واصدارات ومطبوعات	48
انشطة إعلامية	51
سادساً:على صعيد الشؤون الادارية والمالية وتكنولوجيا المعلومات	56
سابعاً: على صعيد المشاركات في الإجتماعات الرسمية والفعاليات الوطنية والفعاليات الخاصة	60
ثامناً: المعيقات والتحديات	61

مقدمة

التزاما بأحكام المادتين 10/8 و 1/6/د من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005، واللتان نصتا على اعداد واقرار التقرير السنوي ورفعه لرئيس الدولة ومجلس الوزراء والمجلس التشريعي، عملت الهيئة على مدار السنوات الثماني الماضية على إعداد تقرير سنوي بأعمالها وانجازاتها، سُلِم لكل من رئيس دولة فلسطين ورئيسي مجلس الوزراء وهيئة الكتل البرلمانية في غياب المجلس التشريعي. وهذا هو التقرير السادس الذي تعده الهيئة، وقد عملت على نشر التقارير السنوية كافة ووضعها في متناول المواطنين على موقع الهيئة الالكتروني لتعميم الفائدة ولاطلاع الجمهور على كافة المعلومات المتعلقة بالفساد وجهود مكافحته، وتعزيزا لمبادئ الشفافية.

يُعرّف هذا التقرير بالهيئة وتنظيمها القانوني واختصاصاتها وصلاحياتها ويعرض أهم انجازات الهيئة خلال العام 2017 في ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع شركاء الهيئة من كافة القطاعات الرسمية والأهلية، في مجالات الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطره وأسبابه وطرق معالجته، كما يعرض لأهم الانجازات والإحصاءات المتعلقة بمحور انفاذ القانون، من حيث عدد الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2017، وعدد ما تم احالته إلى النيابة المنتدبة من ملفات، بالاضافة إلى احصاءات تبين انجازات النيابة المنتدبة وما تم احالته لمحكمة جرائم الفساد من قضايا خلال العام 2017، والاحصاءات المتعلقة باقرارات الذمة المالية.

ويعرض هذا التقرير الواقع المالي والإداري للهيئة وميزانية توضح ايرادات ومصاريف الهيئة خلال العام 2017.

التنظيم القانوني لهيئة مكافحة الفساد:

أنشئت هيئة مكافحة الفساد بموجب القرار بقانون رقم (7) لسنة 2010 بشأن تعديل قانون الكسب غير المشروع رقم (1) لسنة 2005، كهيئة مستقلة إدارياً ومالياً، منحت من الاختصاصات والصلاحيات ما يمكنها من الاضطلاع بمهامها في مكافحة الفساد، وقد اتسم هذا التعديل بمحاكاةٍ وانسجامٍ تامٍ مع إتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، فأصبح القانون قانوناً لمكافحة الفساد، بكافة أشكاله وخوّلها صلاحيات واسعة تمكنها من القيام بمهامها في مكافحة الفساد.

إختصاصات الهيئة:

1. حفظ جميع إقرارات الذمة المالية وطلب أية بيانات أو إيضاحات تتعلق بها.
2. فحص الذمة المالية للخاضعين لأحكام هذا القانون .
3. التحقيق في الشكاوى التي تقدم عن جرائم الفساد.
4. التحقق من شبهات الفساد التي تنسب إلى الأشخاص الخاضعين لأحكام هذا القانون.
5. توعية المجتمع بكافة مستوياته الرسمية وغير الرسمية وتبصيره بمخاطر جرائم الفساد وآثارها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية وكيفية الوقاية منها ومكافحتها، وذلك من خلال :

أ. جمع المعلومات المتعلقة بكافة صور وأشكال الفساد والعمل على إيجاد قاعدة بيانات وأنظمة معلومات وتبادلها مع الجهات والهيئات المعنية بمكافحة قضايا الفساد في الداخل والخارج وفقاً للتشريعات النافذة.

ب. التنسيق مع كافة مؤسسات السلطة الوطنية لتعزيز وتطوير التدابير اللازمة للوقاية من جرائم الفساد وتحديث آليات ووسائل مكافحتها.

ج. التنسيق مع وسائل الإعلام لممارسة دور فاعل في نشر ثقافة النزاهة والمساءلة والشفافية ومكافحة الفساد في المجتمع.

د. العمل على تعزيز إسهام ومشاركة منظمات المجتمع المدني والمؤسسات التعليمية في الأنشطة المناهضة للفساد وإيجاد توعية عامة بمخاطرها وآثارها وتعزيز ثقافة عدم التسامح مع الفساد والفاسدين.

6. رسم السياسة العامة لمكافحة الفساد بالتعاون مع الجهات ذات العلاقة ووضع الخطط والبرامج اللازمة لتنفيذها.
7. إعداد نشرات دورية تبين مخاطر الفساد والواسطة والمحسوبية على مؤسسات السلطة الوطنية وإداراتها العامة.
8. مراجعة وتقييم ودراسة التشريعات المتعلقة بمكافحة الفساد واقتراح التعديلات عليها وفقاً للإجراءات المرعية.
9. التنسيق والتعاون مع الجهات والمنظمات والهيئات العربية والإقليمية والدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد، والمشاركة في البرامج الرامية إلى الوقاية من هذا النوع من الجرائم.
10. إعداد التقرير السنوي للهيئة.

صلاحيات الهيئة:

لتمكين الهيئة من ممارسة الاختصاصات والمهام المناطة بها، فقد خولت بمجموعة من الصلاحيات كما يلي:

1. تلقي التقارير والبلاغات والشكاوى بخصوص جرائم الفساد المقدمة لها ودراستها ومتابعتها، والقيام بأعمال التحري وجمع الإستدلالات بشأنها والكشف عن المخالفات والتجاوزات وجمع الأدلة والمعلومات الخاصة بذلك ومباشرة التحقيق والسير في الإجراءات الإدارية والقانونية اللازمة وفقا لأحكام هذا القانون والتشريعات ذات العلاقة.
2. ملاحقة كل من يخالف أحكام هذا القانون وحجز أمواله المنقولة وغير المنقولة ومنعه من السفر وطلب كف يده عن العمل من الجهات المعنية ووقف راتبه وعلاواته وسائر استحقاقاته المالية عند اللزوم، وتعديل أي من تلك القرارات أو إلغائها وفق التشريعات النافذة.
3. استدعاء الشهود والمعنيين من الموظفين العموميين أو موظفي القطاع الخاص أو أي شخص له علاقة للاستفسار والتحري حول واقعة تتعلق بجريمة فساد.
4. طلب أي ملفات أو بيانات أو أوراق أو مستندات أو معلومات أو الإطلاع عليها أو الحصول على صور منها من الجهة الموجودة لديها بما في ذلك الجهات التي تعتبر كل ذلك سِري التداول وفقاً للإجراءات القانونية النافذة.
5. التنسيق مع الجهات المختصة لتعقب وضبط وحجز واسترداد الأموال والعائدات المتحصلة من جرائم الفساد على أن يصدر قرار المصادرة بشأنها من المحكمة المختصة بنظر الدعوى.
6. مباشرة التحريات والتحقيقات اللازمة لمتابعة أي من قضايا الفساد من تلقاء نفسها أو بناء على إخبار أو شكوى ترد إليها من أية جهة، وإذا تبين بنتيجة الدعوى أو التحقيق أن الإخبار أو الشكوى الواردة إلى الهيئة كاذبة أو كيدية يتم تحويل مقدمها إلى الجهات القضائية المختصة لمعاقبته وفقا للأصول القانونية المتبعة.
7. الطلب من محكمة جرائم الفساد وقف أي شركة أو جمعية أو هيئة أهلية أو نقابة أو أي هيئة اعتبارية عن العمل في حالة ارتكابها أي من جرائم الفساد، أو حل أي من هذه الهيئات وتصفية أموالها وحرمان كل من له علاقة بالجريمة المرتكبة من تأسيس أية هيئة مماثلة أو أن يكون عضواً في مجلس إدارتها أو مديراً لها لمدة لا تقل عن سنة ولا تزيد عن خمس سنوات.
8. حق تحريك الدعاوى الخاصة بالجرائم المحددة بهذا القانون من خلال النيابة العامة ومباشرتها وفقاً لأحكام هذا القانون والتشريعات الأُخرى ذات العلاقة ولا تقام هذه الدعاوى من غيرها إلا في الأحوال المبينة في القانون ولا يجوز وقف الدعوى بعد تحريكها أو التنازل عنها أو تركها أو التصالح عليها إلا في الحالات المحددة في القانون.

هيكل الهيئة:

أولاً: رئيس الهيئة:

رئيس الهيئة معالي السيد رفيق شاكر النتشة تم تعيينه بناءً على مرسوم رئاسي استناداً للمادة (3) بند (3) من قانون مكافحة الفساد المعدل.

ثانياً: المجلس الاستشاري: يتشكل المجلس الاستشاري لهيئة مكافحة الفساد من السادة الأعضاء:

د. نبيل قسيس	رئيس جامعة بيرزيت السابق، ووزير المالية السابق، رئيس هيئة سوق رأس المال
د. ممدوح العكر	المفوض العام للهيئة المستقلة لحقوق الإنسان السابق
أحمد حلس	عضو اللجنة المركزية لحركة فتح
اللواء محمد منصور (أبو عاصم)	وكيل وزارة الداخلية، رئيس جهاز المخابرات السابق
د. عماد ابو كشك	رئيس جامعة القدس
أ.أحمد الصياد	نقيب المحامين الأسبق
د. سالم ابو خيزران	رئيس مجلس ادارة المستشفى الاستشاري
د. نايف أبو خلف	وزير الحكم المحلي سابقاً / رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة النجاح
م. أنور البدوي	رجل أعمال / قطاع خاص

ثالثاً: الإدارات العامة: تتشكل الهيئة من الإدارات التالية:

1. ديوان رئيس الهيئة.
2. الإدارة العامة للشؤون القانونية.
3. الإدارة العامة للمعلومات والمتابعة.
4. الإدارة العامة للتخطيط.
5. الإدارة العامة للشؤون الإدارية والمالية.
6. دائرة الرقابة الداخلية.

رابعاً: نيابة مكافحة الفساد:

تتكون هذه النيابة من مساعد نائب عام ورؤساء نيابة وعدد من وكلاء النيابة وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية وقانون مكافحة الفساد.

الملخص التنفيذي

يعتبر هذا التقرير الخامس على التوالي منذ انشاء هيئة مكافحة الفساد في العام 2012، ويلقي الضوء على أهم انجازات الهيئة خلال العام، سواء منها ما يتعلق بتنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد بالتعاون مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، في مجالات الوقاية من الفساد والتوعية بمخاطرة وأسبابه وطرق معالجته. كما يعرض أهم الانجازات والإحصاءات المتعلقة بمحور انفاذ القانون، والاحصاءات المتعلقة بإقرارات الذمة المالية، اضافة الى الواقع المالي والإداري للهيئة خلال العام.

لتتمكين الهيئة من ممارسة الاختصاصات والمهام المناطة بها، فقد خولت بمجموعة من الاختصاصات والصلاحيات بموجب قانون مكافحة الفساد لعام 2005 رقم 1 (المعدل)، وبموجب ذات القانون لدى الهيئة مجلس استشاري من القطاع الرسمي والاهلي والخاص، وفيها، اضافة لنيابة مكافحة الفساد، اربع ادارات عامة تقوم بالمهام الموكلة اليها وفق الهيكل التنظيمي المعتمد.

تلقت الهيئة خلال العام 2017 ما مجموعه (466) شكوى وبلاغ. استحوذ القطاع العام بما نسبته 66% من اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام، يتبعها الهيئات المحلية بنسبة 25%. أما من حيث موضوع الشكوى أو البلاغ فقد تبين ان 41% منها كان ليس ضمن اختصاص الهيئة كما نص عليه القانون. اساءة استخدام سلطةحصل على ما نسبته 11%، تلاه الاستثمار الوظيفي والتزوير بنسبة 8% و 6% على التوالي، من اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام. يذكر ان عدد المشتكى عليهم من الفئات العليا وصل الى 72 من أصل 466، بنسبة 15.5% من اجمالي الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام، ومن ضمن الشكاوى والبلاغات التي تمت متابعتها خلال العام في الهيئة، تم احالة (39) ملف للنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة.

خلال العام شكلت الهيئة فريق خبراء حكومي لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضم ممثلين عن مؤسسات حكومية ذات علاقة، وتم تسليم التقرير لسكرتاريا الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

تقوم نيابة هيئة مكافحة الفساد بعد اتمام تحقيقاتها وجمع الادلة كاملة والتثبت من وقوع الجريمة ونسبتها إلى فاعلها بإحالة الملفات إلى محكمة جرائم الفساد، وقد عملت النيابة خلال العام 2017 على 35 ملف، منها تم إحالة 21 ملف الى المحكمة، وتم حفظ 10 اخرى، و 4 ملفات احيلت لعدم الاختصاص.

فصلت محكمة جرائم الفساد خلال العام في 17 ملف (12 منها ادانة و 5 براءة)، وما زال هناك 40 شبهة فساد منظورة امام محكمة جرائم الفساد.

تطبيقاً لأحكام المادة (2) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لعام 2005 بشأن المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرار الذمة المالية، فقد تم خلال العام 2017 تجديد تكليف المكلفين الذين مضى على تعبئتهم لإقراراتهم اكثر من ثلاث سنوات، وتم استيفاء اقرارات جديدة، ليبلغ عدد الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة خلال العام 2017 ما مجموعة

1,437، ليصبح مجموع الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة عن المكلفين الذين تم تكليفهم لغاية نهاية العام 2017 ما مجموعة 37,242 اقرار

وصل عدد اتفاقيات التعاون والخطط التي تم التوقيع عليها خلال العام 2017 الى 19 خطة، ليصبح عدد اتفاقيات التعاون والخطط الاجمالي التي تتابع عليها الهيئة مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية 47 خطة، منها 12 مذكرة تعاون مع الجامعات لتدريس مساقات جامعية.

ركزت الهيئة وشركائها خلال هذا العام على انجاز مساقات تعليمية على مستوى الجامعات والمدارس والمساهمة الفاعلة في الانشطة الطلابية والشبابية والنسوية من خلال المخيمات الصيفية والعمل على اطلاق استراتيجية نسوية لمكافحة الفساد، اضافة الى المزيد من العمل مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية لتطوير البيئة المعززة للشفافية والنزاهة الطاردة للفساد. خلال العام نفذت الهيئة وشركائها 460 فعالية كانت على شكل مؤتمرات ودورات تدريبية وورشات عمل ولقاءات ومخيمات صيفية وكشفية ومسابقات طلابية ومعرض فني ومناظرة شبابية، شارك فيها بشكل مباشر 9,719 موظف وناشط واعضاء مؤسسات رسمية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني واساتذة وطلبة جامعات وكليات جامعية وطلبة واطفال. اضافة الى انتاج دراسات ومواد توعوية، والمشاركة في عدد من اللقاءات التلفزيونية والاذاعية، وبث عدد من الومضات تلفزيونية واعلانات مبوبة.

تقوم الهيئة بمنح جميع العاملين فيها فرصاً للمشاركة في العديد من الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات لرفد معارفهم وتنمية مهاراتهم في جميع المجالات، حيث لبت الهيئة دعوات داخلية وخارجية كانت مفيدة للمساهمة العامة وتطوير الاداء.

خلال العام قامت وزارة المالية بتحويل الدفعة الأخيرة من موازنة العام 2016 وهي بقيمة 1,250 الف شيقل، ثم قامت بعمل عدة تحويلات لحساب الهيئة خلال العام 2017 بلغت في مجموعها مبلغ 8,750 الف شيقل وهو ما نسبته 87.50% من إجمالي قيمة الموازنة المعتمدة للعام 2017 والبالغة 10 مليون شيقل.

أولاً: الشكاوى وإنفاذ القانون:

أ: على صعيد الشكاوى والبلاغات:

1-الشكاوى و البلاغات المستلمة خلال العام 2017: تلقت الهيئة خلال العام 2017 ما مجموعه (466) شكوى وبلاغ ، مقارنة مع (452) شكوى وبلاغ خلال العام 2016.

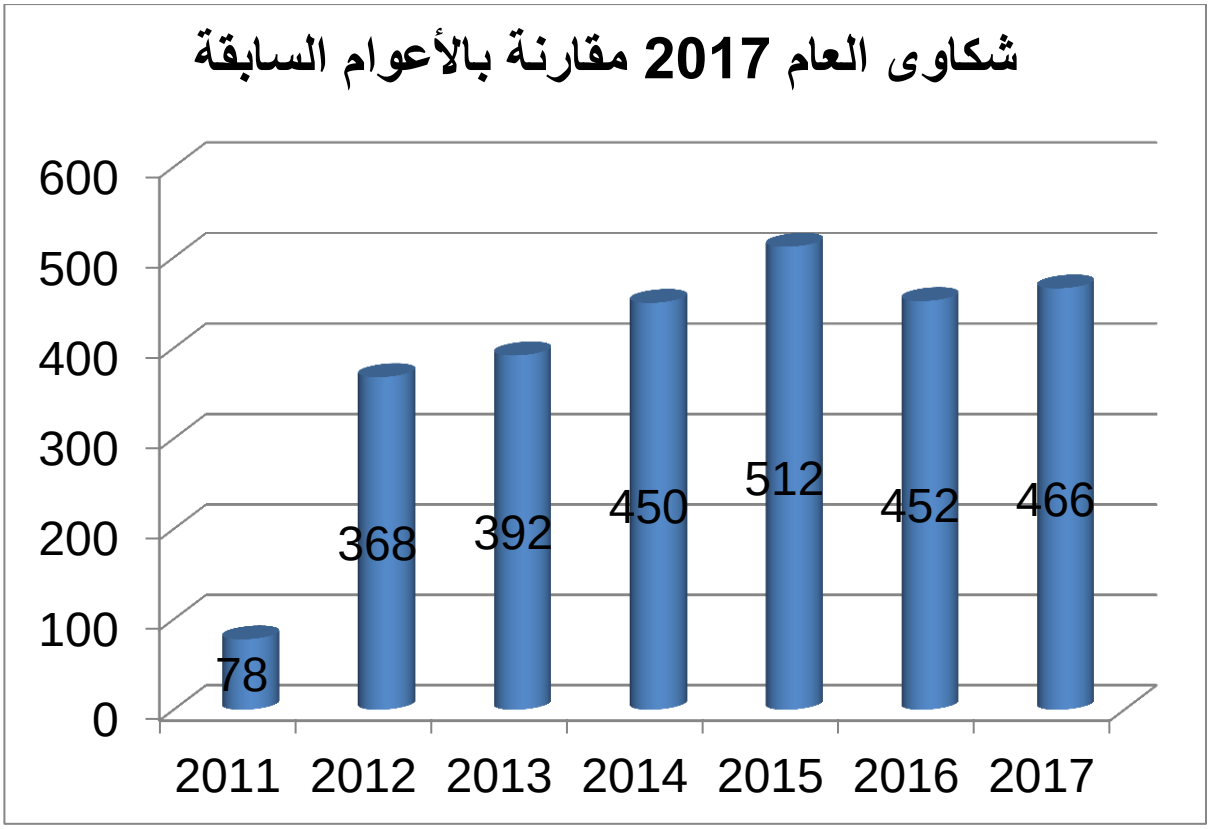

وقد توزعت الشكاوى والبلاغات التي تلقتها الهيئة خلال العام 2017على القطاعات المختلفة على النحو الآتي:

القطاعات	شكاوى وبلاغات العام 2016	النسبة المئوية
قطاع عام	309	% 66.3
هيئات محلية	116	% 25
اتحادات ونقابات	11	% 2.4
جمعيات	17	% 3.6
غير خاضعين	13	% 2.7

ملاحظة : بعض الشكاوى ترد على اكثر من جهة.

أما من حيث موضوع الشكوى أو البلاغ فقد توزعت على النحو الآتي:

موضوع الشكوى	عدد الشكاوى	النسبة المئوية
عدم اختصاص	192	% 41
واسطة ومحسوبية	21	% 4.5
اساءة استخدام سلطة	51	%11
مساس بالمال العام	14	% 3
اساءة ائتمان	52	%11
استثمار وظيفي	36	%7.8
تزوير	28	%6
اختلاس	17	%3.6
كسب غير مشروع	14	% 3
الامتناع عن تنفيذ قرار قضائي	13	%2.8
رشوة	22	%5
تهاون في أداء واجبات الوظيفة العمومية	6	%1.3

أهم الملاحظات على الشكاوى و توزيعها خلال العام2017:

*لازالت نسبة الشكاوى خارج الاختصاص هي الأعلى، وقد ارتفعت ارتفاعا بسيطا خلال العام 2017 ، ففي حين بلغت نسبة الشكاوى والبلاغات من خارج الاختصاص 36% من مجموع ما تلقته الهيئة في العام 2016، في العام 2017، بلغت 41%، مما يدلل على ضرورة مواصلة النشاطات التوعوية للتعريف بأشكال الفساد.

* ارتفعت نسبة الشكاوى والبلاغات بشأن الرشوة من 1.5% في العام 2016 لتبلغ (5%) في العام 2017.

* التهاون في اداء واجبات الوظيفة العامة من أقل اشكال الفساد التي يتم التقدم بشكاوى وبلاغات بخصوصها حيث بلغت نسبتها 1.3% للعام 2017، مقابل 0.9% في العام 2016.

* بلغ عدد المشتكى عليهم من الفئات العليا 72من أصل 466، بنسبة 15.5%.

توزيع المشتكين والمشتكى عليهم حسب الجنس خلال العام 2017:

المشتكون والمبلغون		المشتكى عليهم والمبلغ ضدهم
ذكر	245	152
انثى	27	22
ذكر وأنثى	9	8
مؤسسة	73	284
مبلغ بدون اسم	112	

2- الشكاوى والبلاغات المتابعة خلال العام 2017:

باشرت الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2017 أعمال التحريات والاستدلال في كافة الشكاوى والبلاغات الواردة لها خلال العام 2017 والبالغة (466) شكوى وبلاغ، بالإضافة إلى(208) شكوى وبلاغ مدورة من العام 2016، ليبلغ عدد الشكاوى والبلاغات التي نظرت خلال العام 2017 (674) شكوى وبلاغ، أنجزت منها (بمعنى أنهت أعمال التحريات وتوصلت إلى نتيجة) 390 شكوى وبلاغ.

تصنيف الشكاوى البلاغات للعام 2017 حسب المتابعات:

أ- الشكاوى والبلاغات المردودة:

بلغ عدد الشكاوى المردودة لعدم الاختصاص(208) شكوى وبلاغ من أصل (390) شكوى وبلاغ عالجتها الهيئة خلال العام 2017 ، بما نسبته (53.3%) من مجموع الشكاوى والبلاغات التي تمت معالجتها، وقد تعددت الأسباب التي ردت الشكاوى لأجلها، فمنها ما رد بسبب عدم الاختصاص كون الشكوى تتعلق بمخالفات إدارية لا تشكل شبهة فساد، تمت إحالتها لجهة الاختصاص، ومنها ما رد لأنه منظور أمام القضاء، ومنها ما رد لأن المشتكى عليه من غير الخاضعين لقانون مكافحة الفساد، ومنها ما رد بسبب احتوائه جرائم ليست جرائم فساد وتمت إحالتها للجهات المختصة.

ب- الشكاوى والبلاغات التي تم حفظها :بلغت عدد الشكاوى والبلاغات المحفوظة (147) شكوى من أصل(390) شكوى وبلاغ تابعتها الهيئة خلال العام 2017، بما يشكِل نسبة(37.7%) من مجموع الشكاوى والبلاغات المتابعة، هذا ويتم حفظ الشكوى في حال لم تثبت التحريات والاستدلالات وجود شبهات بارتكاب جرم فساد.

ج- الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة العامة المنتدبة:

بلغ عدد الشكاوى المحالة للنيابة العامة المنتدبة للعمل لدى الهيئة (39) شكوى وبلاغ منها (35) بعد إجراء التحريات والاستدلالات الأولية والتثبت من وجود شبهات بارتكاب جريمة فساد من قبل الإدارة العامة للشؤون القانونية خلال العام 2017 و (4) شكاوى وبلاغات تم احالتها بشكل مباشر للنيابة العامة المنتدبة لتبلغ بذلك نسبة الشكاوى والبلاغات المحالة للنيابة من مجموع ما تم انجازه خلال العام 2017 إلى (10%).

د: الشكاوى والبلاغات التي لا زالت قيد المتابعة:

لا زالت الإدارة العامة للشؤون القانونية تعمل على إنجاز ما مجموعه (284) شكوى وبلاغ من الشكاوى والبلاغات التي تم العمل عليها خلال العام 2017، بما نسبته (42.1%)، ويعود ذلك لعدة أسباب، منها الآتي:

- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتا، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.
- بعض الملفات بحاجة لطلب وثائق ومستندات من بعض الجهات، الأمر الذي يتطلب انتظار إجابة الجهة المعنية.
- هناك ملفات تردنا من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الإدارة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق .
- عدم تعاون بعض المشتكين والمبلغين مع الهيئة، حيث يماطلون أو لا يزودون الهيئة بالمعلومات المطلوبة.

ثانياً: تقرير تنفيذ دولة فلسطين لإتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد:

تخضع دولة فلسطين لاستعراض تنفيذ الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد ضمن الدورة الثانية للاستعراض، وفق آليات الاستعراض المعتمدة من قبل مكتب الأمم المتحدة المعني بالجريمة والمخدرات، حيث يتم استعراض مدى التزام دولة فلسطين بتنفيذ أحكام هذه الاتفاقية من قبل دولتي بوركينافاسو وماليزيا، ولهذا الغرض فقد شكلت الهيئة فريق خبراء حكومي للاستعراض ضم ممثلين عن مؤسسات حكومية ذات علاقة، عمل الفريق خلال العام 2017 على إعداد الردود على قائمة التقييم الذاتي، لتسليمها لسكرتاريا الأمانة العامة لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة.

هذا وتستعرِض دولة فلسطين خلال دورة الاستعراض الثانية تنفيذ كل من جمهورية إيران الإسلامية ومولدوفا لأحكام الفصلين الثاني والخامس من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد.

ثالثاً: على صعيد القضايا التحقيقية والمحولة إلى المحكمة المختصة:

نيابة مكافحة الفساد هي النيابة المتخصصة بالتحقيق في أية جريمة من الجرائم المنصوص عليها في قانون مكافحة الفساد المعدل رقم 1 لسنة 2005م ومباشرة الدعوى أمام المحكمة المختصة والقيام بكافة الإجراءات القانونية اللازمة لذلك في كافة محافظات الوطن. وتباشر هذه النيابة بمساعدة موظفي الهيئة الذين يتمتعون بصفة الضابطة القضائية إجراءات التحقيق التي يتوجب عليهم القيام بها، وتتكون هذه النيابة من مساعد نائب عام ورئيس نيابة وعدد من وكلاء النيابة.

وأعضاء نيابة مكافحة الفساد هم جزء لا يتجزأ من النيابة العامة الفلسطينية والذين جرى انتدابهم للعمل مع هيئة مكافحة الفساد وفقاً للإجراءات المتبعة في قانون السلطة القضائية وقانون مكافحة الفساد، وتمارس هذه النيابة سلطتها في التحقيق والاحالة طبقاً لأحكام القانون الأساسي والتشريعات ذات الصلة.

انجازات نيابة هيئة مكافحة الفساد من بداية العام 2017 وحتى تاريخ 2017/12/31

1- عدد القضايا الواردة للنيابة 39 قضية، منها 35 قضية واردة من هيئة مكافحة الفساد و 4 قضايا واردة من جهات أخرى.
2- عدد القضايا المنجزة هو 35 قضية، منها قضايا لسنوات سابقة ومفصلة على النحو التالي:
   - عدد القضايا المحالة للمحكمة = 21 قضية.
   - عدد القضايا المحفوظة = 10 قضايا.
   - عدد القضايا المحالة لعدم الاختصاص = 4 قضية.
3- عدد القضايا قيد التحقيق في العام 2017 ومن سنوات سابقة هو 89 قضية.
4- عدد الأحكام الصادرة عن محكمة جرائم الفساد = 17 حكم.

قضايا عام 2017

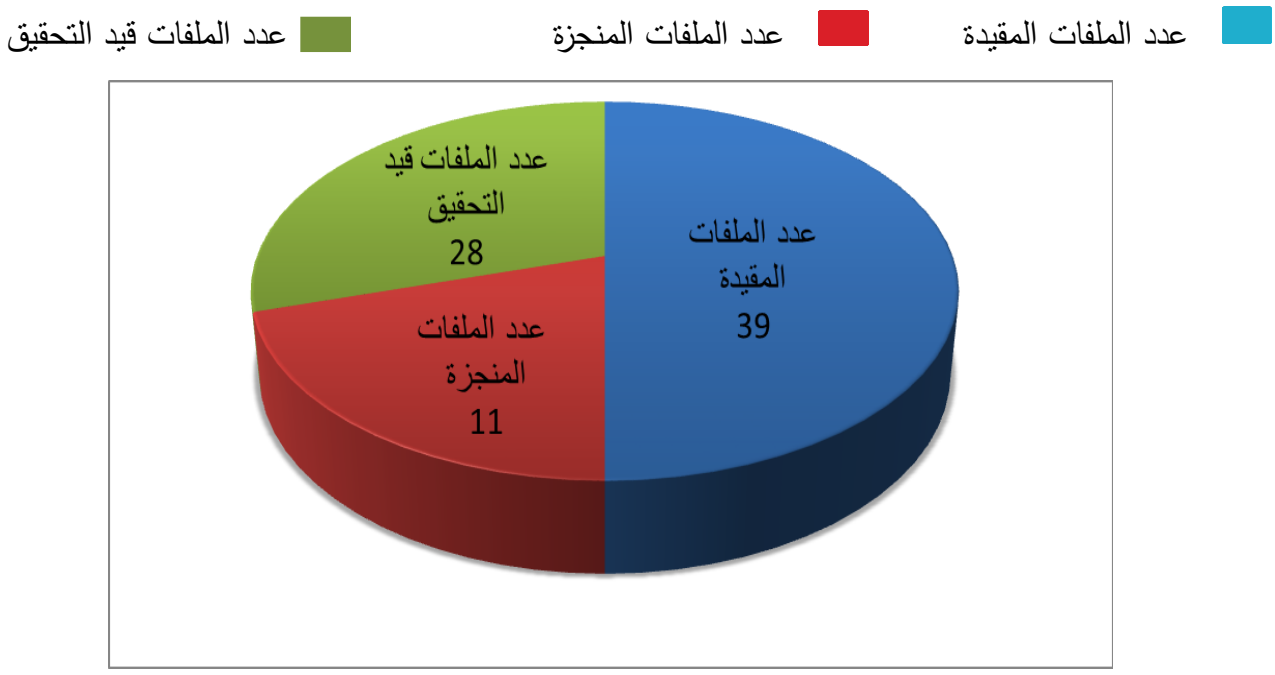

توزيع القضايا في العام 2017على الجرائم:

موضوع القضية	عدد القضايا	النسبة المئوية
اساءة الائتمان (الاختلاس في القطاع الخاص)	08	%16.32
استثمار وظيفي	09	%18.36
التزوير	11	%22.44
الاختلاس	09	%18.36
الكسب غير المشروع	0	0
الامتناع عن تنفيذ حكم قضائي	01	%2.04
الرشوة	10	%20.40
اساءة استعمال السلطة	01	%2.04

توزيع القضايا في العام 2017 على القطاعات:

القطاعات	قضايا العام 2017
قطاع عام	26
هيئات محلية	09
اتحادات ونقابات	0
جمعيات	02
مؤسسة تقدم خدمة عامة	02
شركة مساهمة عامة تساهم فيها الدولة	0

عدد المتهمين في قضايا الفساد للعام 2017

	ذكر	أنثى
المتهم/ة	**65**	**05**

الوضع الحالي للملفات المقيدة خلال الأعوام من 2010 ولغاية تاريخ 2017/12/31

1- الملفات المسجلة على السجل ← 367 ملف.

2- الملفات المنجزة ← 278 ملف.

* الملفات المحالة للمحكمة = 153ملف.

* الملفات المحفوظة = 88 ملف.

* ملفات محالة لعدم الاختصاص أو تم التصرف بها بالإحالة لجهة الاختصاص = 30 ملف.

* الملفات المضمومة بقرار = 7

3- الملفات قيد التحقيق ← 89 ملف.

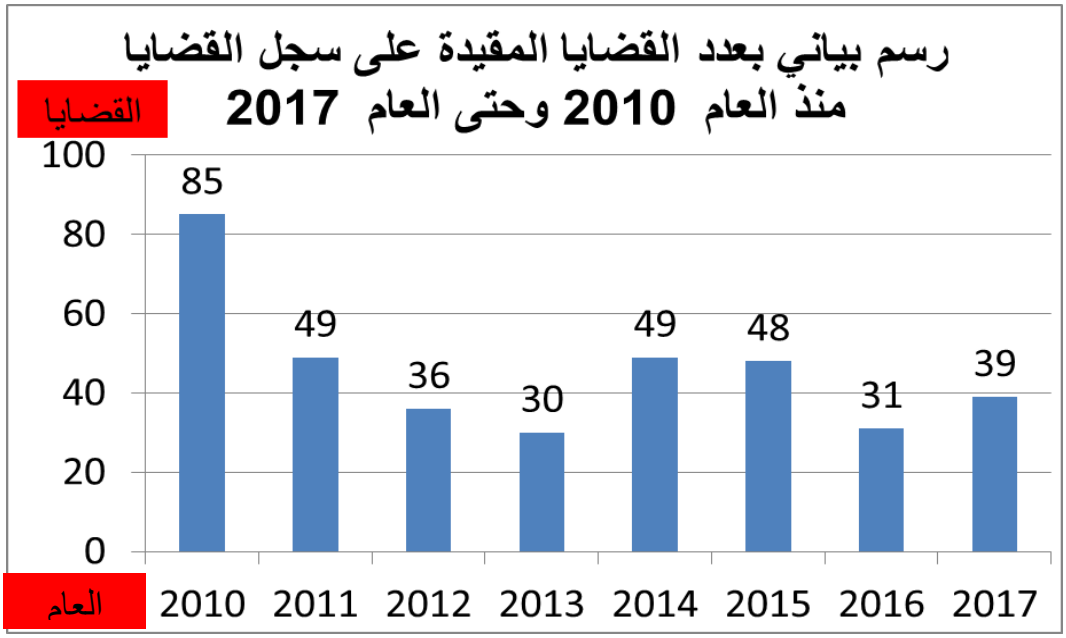

كشف عام بقضايا محكمة جرائم الفساد للسنوات

من 2010 ولغاية 02/01/2018

153	• عدد القضايا المحالة لمحكمة جرائم الفساد
94	• عدد القضايا المفصولة بحكم إدانة
3	• عدد القضايا المفصولة والمحالة الى محاكم اخرى بقرار قضائي
14	• عدد القضايا المفصولة بحكم براءة
2	• عدد القضايا التي تم ضمها من قبل محكمة جرائم الفساد
40	• عدد القضايا المنظورة أمام محكمة جرائم الفساد لغاية 02/01/2018
375	• عدد المتهمين بقضايا فساد
185	• عدد الذين تم صدور حكم عليهم

فيما يلي رسم بياني يوضح عدد الملفات المقيدة والمنجزة والملفات التي ما زالت قيد التحقيق خلال الأعوام 2010 و 2011 و 2012 و2013 و 2014 و2015 ولغاية 2017/12/31 :

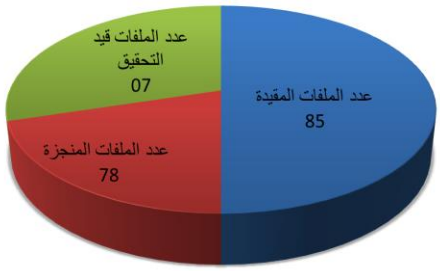

قضايا عام 2010

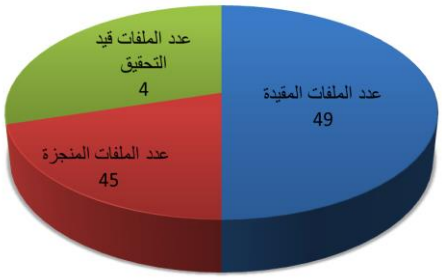

قضايا عام 2011

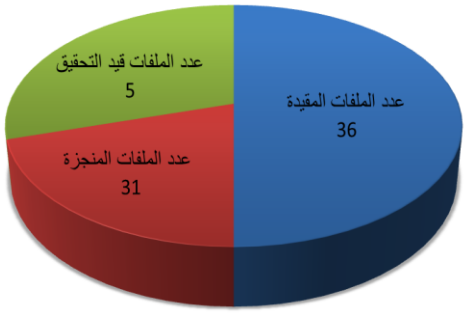

قضايا عام 2012

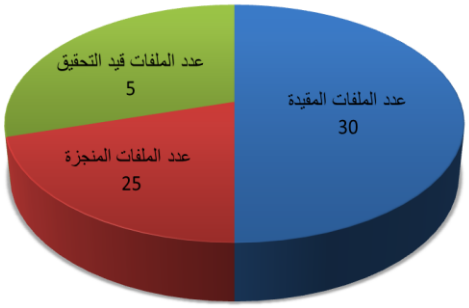

قضايا عام 2013

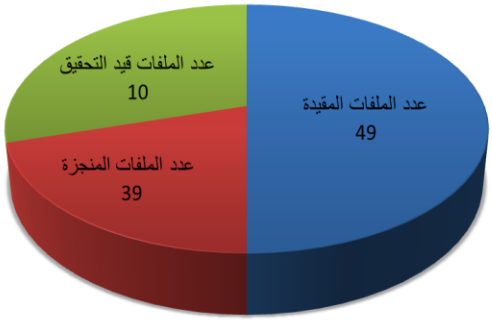

قضايا عام 2014

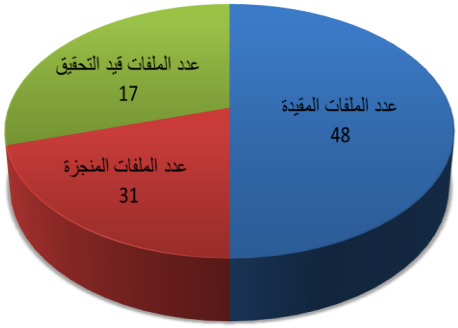

قضايا عام 2015

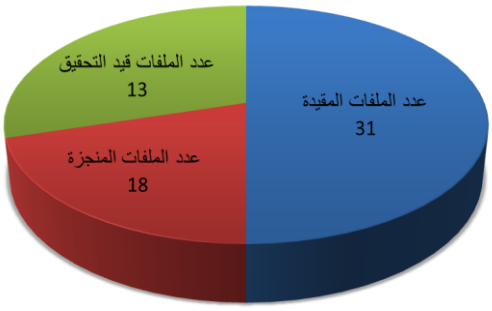

قضايا عام 2016

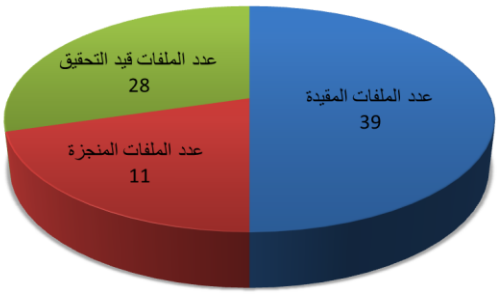

قضايا عام 2017 لغاية تاريخ 2017/12/31

رابعاً: إقرارات الذمة المالية:

تطبيقاً لأحكام المادة (2) من قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لعام 2005 بشأن المكلفين الخاضعين لتعبئة اقرار الذمة المالية، فقد تم خلال العام 2017 استكمال إجراءات توزيع الإقرارات على كافة المكلفين الخاضعين لكافة الفئات والشرائح من موظفي الخدمة المدنية والعسكرية والهيئات المحلية والجمعيات الخيرية، وتم تأجيل تكليف الوظائف الخدماتية والحرفية التي لا يوجد لديها أي صلاحيات مالية أو إدارية مثل الحراس والمراسلين والسائقين لمرحلة لاحقة، وتم تكليف قطاعات جديده من الفئات الخاضعة لأحكام القانون فقد تم تكليف المصفين واعضاء الهيئات المحلية المنتخبين في العام 2017 وتجديد تكليف المكلفين الذين مضى على تعبئتهم لاقراراتهم اكثر من ثلاث سنوات، بلغ عدد الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة خلال العام 2017 ما مجموعة 1,437 اقرار ليبلغ مجموع الاقرارات المستلمة من قبل الهيئة عن المكلفين الذين تم تكليفهم لغاية نهاية العام 2017 ما مجموعة 37,242 اقرار.

ولا يزال العمل مستمر من قبل الهيئة على توزيع الإقرارات على باقي المكلفين الخاضعين في كافة القطاعات والشرائح المختلفة وفي نفس الوقت جاري العمل على متابعة إستلام الإقرارات من المكلفين الخاضعين الذين تم تكليفهم بتعبئة الإقرارات خلال العام 2017 وذلك لتسليمها للهيئة ضمن الفترة القانونية المسموحة لهم بموجب القانون، وفي هذا العام تم العمل على صعيد اقرارات الذمة المالية كما يلي:

ثانياً: الجهات التي تم تكليفها من الخاضعين:

1- الهيئات المحلية المنتخبة في المرحلة الاولى والمرحلة الاستكمالية للعام 2017 في المحافظات الشمالية:

بناء على نتائج الانتخابات للمجالس المحلية لعام 2017 ووفق البيانات التي تم تزويدنا بها من قبل وزارة الحكم المحلي بشأن الهيئات المحلية المنتخبة في المرحلة الاولى والمرحلة الاستكمالية للعام 2017 والبالغ عددها 392 هيئة محلية، وقد تم تكليف الهيئات المحلية من خلال توزيع كتب التكليف على تلك الهيئات بالتعاون مع جهة وزارة الحكم المحلي كونها جهة اختصاص، وفيما يلي جدول يبين توزيع تلك الهيئات المحلية وفق المحافظات التابعة لها:

الرقم	المحافظة	عدد الهيئات المحلية
1	القدس	27
2	رام الله والبيرة	67
3	اريحا	8

4	سلفيت	18
5	طوباس	11
6	نابلس	58
7	قلقيلية	25
8	طولكرم	27
9	جنين	64
10	الخليل	52
11	بيت لحم	35
	المجموع	392

2- المصفين: وفق احكام المادة (2) من قانون مكافحة الفساد رقم 1 لسنة 2005 المعدل، وبناء على البيانات الوارد من وزارة الاقتصاد بشأن مصفي الشركات، فقد تم تكليف المصفيين المعتمدين لدى وزارة الاقتصاد لتعبية إقرارات الذمة المالية الخاصة بهم بصفتهم مصفين على اعمال الشركات تحت التصفية، وفيما يلي جدول يوضح عدد المصفيين المكلفين خلال العام 2017:

عدد المصفين وفق بيانات وزارة الاقتصاد	عدد المصفين الذين تم تكليفهم من قبل الهيئة
46	40

3- دورية اقرارات الذمة المالية (تجديد بيانات الاقرارات): استناداً لأحكام المادة 16 الفقرة (ب) بشأن دورية تعبئة اقرار الذمة المالية للمكلفين كل ثلاث سنوات، فقد تم استهداف المكلفين الخاضعين الذين مضى على تعبئتهم لاقراراتهم اكثر من ثلاث سنوات في كل من القطاعات التالية (قطاع الاقتصاد، قطاع البنية التحتية، قطاع الخدمات الثقافية والاجتماعية، قطاع الحكم) وذلك لتجديد تعبئة اقرار الذمة المالية الخاص بهم تطبيقاً لإحكام المادة المذكورة وبلغ عدد الاقرارات التي تم اعادة تجديد تعبئتها من قبل المكلفين خلال العام 2017 ما مجموعة 1,038 اقرار فيما بلغ الرصيد المتراكم لعدد الاقرارات التي تم تجديد تعبئتها من قبل المكلفين لغاية 2017/12/31 ما مجموعة 3,578 اقرار، وفيما يلي جدول يبين عدد الاقرارات التي تم تجديد تعبئتها من قبل المكلفين الخاضعين خلال العام 2017:

الفئات	الاقرارات التي تم تجديدها	الرصيد المتراكم لعدد الاقرارات
موظفين مدنيين	850	3,390
المنتسبين العسكريين	35	35
موظفي وأعضاء الهيئات المحلية	71	71
موظفي وأعضاء الهيئات العامة	75	75
موظفين وأعضاء الجمعيات والهيئات	7	7
اجمالي الاقرارات المستلمة	**1,038**	**3,578**

ثالثاً: الاقرارات المستلمة من المكلفين خلال العام 2017:

خلال العام 2017 تم متابعة المكلفين الذين لم يقوموا بتعبئة وتسليم اقراراتهم خلال العام 2016 وكذلك تم متابعة المكلفين الذين مضى على تعبئتهم للإقرارات مدة تزيد عن ثلاث سنوات، وقد بلغ الرصيد التراكمي الاجمالي للإقرارات المستلمة لدى الهيئة لغاية 2017/12/31 ما مجموعة 37,242 اقرار. فيما بلغ عدد الاقرارات التي تم استلامها من المكلفين الخاضعين خلال العام 2017 ما مجموعة 1,437 اقرار.

والجدول المرفق ادناه يوضح عدد الاقرارات التراكمي وعدد الاقرارات التي تم استلامها من قبل الهيئة من المكلفين خلال العام 2017:

السنة	العدد
الرصيد المتراكم للإقرارات المستلمة من قبل الهيئة لغاية 2017/12/31	37,242 اقرار
الرصيد المتراكم للإقرارات المستلمة من قبل الهيئة خلال الفترة 2012-2017	35,805 اقرار
عدد الاقرارات المستلمة خلال العام 2017	1,437 اقرار

رابعا: الإقرارات المستلمة من المكلفين الخاضعين موزعة حسب الفئات المستهدفة للفترة منذ بداية التكليف 2012 ولغاية 2017/12/31.

بلع عدد الاقرارات التراكمي التي تم استلامها من قبل الهيئة للمكلفين الخاضعين لأحكام القانون منذ بداية تكليف الجهات الخاضعة في 2012 ولنهاية العام 2017 ما مجموعة 37,242 اقرار وبنسبة التزام اجمالية بلغت 86.3% وفيما يلي جدول يوضح توزيع تلك الاقرارات على الفئات التي تم استهدافها:

الرقم	القطاع	الرصيد التراكمي للإقرارات الموزعة منذ بداية التكليف ولغاية 2017/12/31	الرصيد الاجمالي التراكمي للإقرارات المستلمة منذ بداية التكليف ولغاية 2017/12/31	نسبة الالتزام للإقرارات المستلمة منذ بداية التكليف ولغاية 2017/12/31
1	المؤسسات والوزارات الحكومية (الموظفين المدنيين)	22388	22089	%98.6
2	هيئة مكافحة الفساد	60	60	%100
3	الموظفين العسكرين (الاجهزة الامنية)	8929	8606	%96.3
4	اعضاء الهيئات المحلية	4915	2821	%57.4
5	موظفي الهيئات المحلية	3723	2463	%66
6	الجمعيات	2475	760	%30.7
7	الشركات التي تساهم بها الدولة او احدى مؤسساتها	223	176	%78.9
8	النقابات والاتحادات	80	20	%25
9	الصناديق الحكومية	250	207	%82.8

10	المعاهد المصرفية	58	37	%63.7
11	المصفيين	20	3	%15
	المجموع	**45,195**	**37,242**	**%86.3**

*ملاحظة بشأن تدني نسبة الالتزام لأعضاء وموظفي الهيئات المحلية وفق الجدول اعلاه ، ان تدني نسبة الالتزام بالتعبئة لهذه الفئة تعود لاستهداف تلك الفئات في شهر 2017/12 ووفق القانون لاتزال هناك مدة قانونية لتلك الفئة لإعادة تسليم تلك الاقرارات للهيئة.

فيما يلي رسم بياني يوضح توزيع الاقرارات المستلمة التراكمي على الفئات التي تم استهدافها للفترة منذ بداية التكليف ولغاية 2017/12/31.

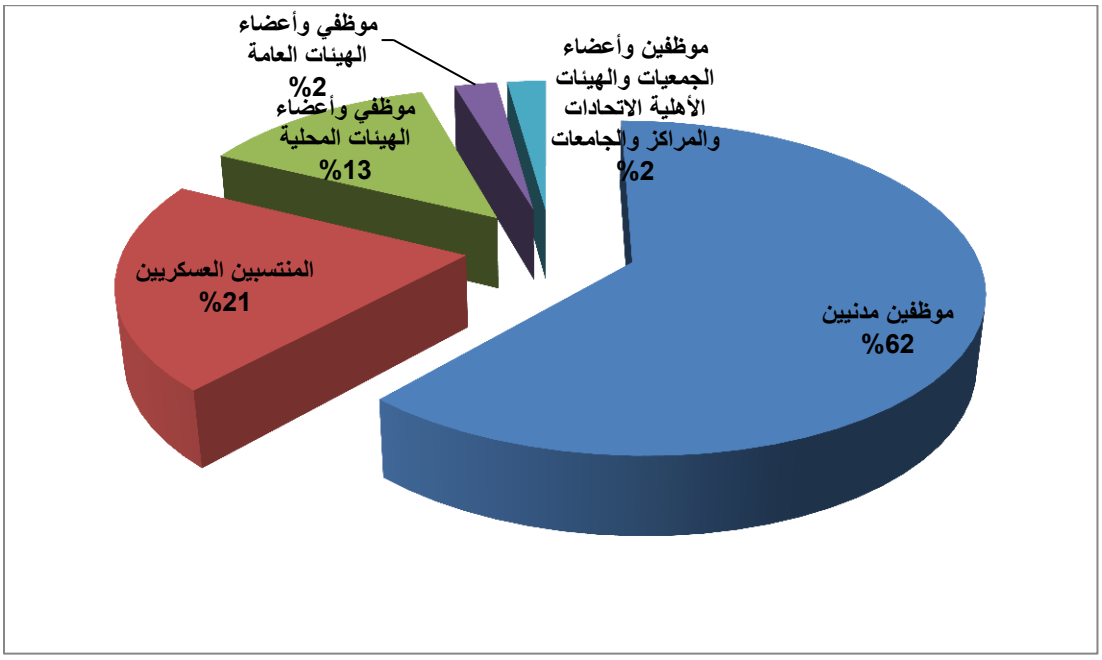

خامسا: النتائج:

1. بلغ اجمالي الاقرارات التراكمي الموزعة على المكلفين الخاضعين للفترة منذ بداية التكليف 2012 ولغاية 2017/12/31 ما مجموعة 45,195 اقرار، فيما بلغ الرصيد الاجمالي التراكمي للإقرارات المستلمة من قبل الهيئة من المكلفين الخاضعين لغاية 2017/12/31 ما مجموعة 37,242 اقرار.
2. بلغت نسبة الالتزام للإقرارات المستلمة التراكمية لغاية 2017/12/31 ما نسبته 86.3% من اجمالي مجموع الاقرارات المستلمة من المكلفين الذين تم تكليفهم من قبل الهيئة لتعبئة الاقرارات الخاصة بهم، وان تدني نسبة الالتزام بالتعبئة لهذه الفئة تعود لعدم انتهاء المدة القانونية الممنوحة لهم لبعض تلك الفئات لإعادة تسليم الاقرارات الخاصة بهم للهيئة.
3. لا يزال هناك عدم التزام واضح من قبل موظفي الجمعيات والنقابات واتحاداتها بتعبئة الاقرارات الخاصة بهم بالرغم من المتابعات المستمرة لهم لتعبئة الاقرارات الخاصة بهم.
4. سيتم العمل خلال العام 2018 على استكمال باقي المكلفين الخاضعين لتعبئة الاقرارات وفق احكام القانون وكذلك العمل على متابعة استلام الاقرارات من قبل المكلفين الذين تم تكليفهم خلال الفترة السابقة دون ان يقوموا بتعبئة اقراراتهم.

خامساً: إنجازات الهيئة في مجال الوقاية والتوعية والتدريب والإعلام:

1: الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد

استمرت المبادرات في التوقيع على خطط عمل جديدة بين الهيئة وبين اطراف تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018. وخلال العام 2017 وصل عدد اتفاقيات التعاون والخطط التي تم التوقيع عليها خلال العام 2017 الى 19 خطة، ليصبح عدد اتفاقيات التعاون والخطط الاجمالي التي تتابع عليها الادارة العامة للتخطيط مع اطراف تنفيذ الاستراتيجية 47 خطة، منها 12 مذكرة تعاون مع الجامعات لتدريس مساقات جامعية.

الاطراف التي وقعت مع الهيئة على خطط تنفيذ الاستراتيجية خلال الفترة 2017/1/1-2017/12/31:

الرقم	الجهة
.1	الهيئة الاسلامية المسيحية لنصرة القدس والمقدسات
.2	وزارة التربية والتعليم العالي
.3	نقابة الصحفيين الفلسطينيين
.4	الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق
.5	الجامعة العربية الامريكية
.6	الكلية العصرية الجامعية
.7	جامعة بولتيكنك فلسطين
.8	جامعة الاستقلال
.9	جامعة القدس المفتوحة
.10	جامعة القدس
.11	جامعة النجاح الوطنية
.12	جامعة بيرزيت
.13	جامعة فلسطين الاهلية
.14	جامعة فلسطين التقنية
.15	كلية فلسطين التقنية للبنات رام الله
.16	كلية فلسطين التقنية العروب
.17	وزارة العدل
.18	وزارة العمل
.19	مجلس القضاء الاعلى

2: ملخص انجازات الهيئة خلال عام 2017 في مجال الوقاية والتوعوية والتدريب والمشاركة المجتمعية والاعلام

خلال عام 2017 نفذت الهيئة وشركائها 460 فعالية كانت على شكل مؤتمرات ودورات تدريبية وورشات عمل ولقاءات ومخيمات صيفية وكشفية ومسابقات طلابية ومعرض فني ومناظرة، والمشاركة في عدد من اللقاءات التلفزيونية والاذاعية، وبث ومضات تلفزيونية واعلانات مبوبة.

اضافة الى الاعداد الكبيرة من المشاركين في المخيمات الصيفية التي نفذها المجلس الاعلى للشباب والرياضة (والتي وصلت الى 30000 مشارك ومشاركة)، والمشاهدين والمستمعين المستهدفين بالبرامج الاعلامية الواسعة التي نفذتها الهيئة واطراف تنفيذ الاستراتيجية، شارك بباقي الفعاليات بشكل مباشر 9719 موظف وناشط واعضاء مؤسسات رسمية وجمعيات اهلية ومجتمع مدني واساتذة وطلبة جامعات وكليات جامعية وطلبة واطفال (منهم 1010 مشارك ومشاركة في المخيمات التي نفذها المجلس الاعلى للشباب والرياضة والتي تمت زيارتهم من قبل موظفي الهيئة).

هدفت هذه النشاطات الى:

1. تطوير التدابير الوقائية لدى اطراف تنفيذ الاستراتيجية.
2. رفع مستوى الوعي وتعزيز جهود مكافحة الفساد للتأثير على السلوك المجتمعي.
3. تمكين الفئات المستهدفة بخصوص قانون مكافحة الفساد والمساءلة المجتمعية.
4. آليات الابلاغ عن شبهات الفساد.
5. اشراك هذه الفئات المذكورة في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد 2015-2018

أ. انجازات الهيئة بالتعاون مع القطاع الحكومي:

وزارة الثقافة

تكريم الفائزين في المسابقة الثقافية حول مكافحة الفساد لكليات الفنون:

نظمت الهيئة بالشراكة مع وزارة الثقافة والجامعات الفلسطينية خلال الفصل الجامعي الثاني 2016-2017 مسابقة بين اوساط طلبة الفنون الجميلة في ستة جامعات وكليات مجتمع في الضفة الغربية وقطاع غزة، واحتوت على لقاءات عامة في كافة الجامعات المشاركة بالمسابقة. شاركت الجامعات بـ 42

عمل فني، وتم تشكيل لجنة لتقييم الاعمال، وبتاريخ 2017/2/26 تم تكريم الفائرين وكافة الطلبة المشاركين في المسابقة، اضافة الى المعلمين المشرفين على الطلبة اثناء انجاز مشاركاتهم.

إطلاق مسابقة أفضل مبادرة فنية ثقافية في موضوع مكافحة الفساد:

من اجل زيادة المشاركة المجتمعية في جهود مكافحة الفساد ارتأت الهيئة ووزارة الثقافة إشراك المراكز الثقافية في جهود مكافحة الفساد من خلال مسابقة لأفضل ثلاثة مبادرات فنية ثقافية. فاجتمعت الهيئة والوزارة مع مدراء

ورؤساء اقسام المراكز الثقافية في وزارة الثقافة بهدف الاستفادة من خبراتهم واشراكهم في تعزيز دور المراكز الثقافية بجهود مكافحة الفساد. كما وتم خلال العام انجاز كافة التحضيرات، وتم التواصل مع المراكز الثقافية التابعة لوزارة الثقافة، حيث وصل الهيئة والوزارة مبادرات من 26 مركز ثقافي في الضفة الغربية وقطاع غزة للمشاركة بالمسابقة.

اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية

تكريم منشطي المخيمات الصيفية

نظمت الهيئة في رام الله وبالشراكة مع اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية بتاريخ 2017/2/25 حفل تكريم منشطي المخيمات الصيفية 2016، حيث شارك في الحفل 76 منشط ومنشطة.

اللقاء التدريبي للمنشطين المشاركين في المخيمات الصيفية 2017

نظمت الهيئة في رام الله وبالشراكة مع اللجنة الوطنية للمخيمات الصيفية دورة تدريبية لمنشطي المخيمات الصيفية 2017، شارك فيها 14 مركز شبابي في الزوايا المخصصة لهيئة مكافحة الفساد (الدراما والمسرح والكتابة الابداعية).

تنفيذ 14 مخيم صيفي

بعد تنفيذ اللقاء التدريبي تابعت الهيئة مع المنشطين المستهدفين لضمان تنفيذ الزوايا الفنية والثقافية المتفق عليها في هذه المخيمات الصيفية التي استمرت على مدى عشر أيام، وقام طاقم الهيئة بالمشاركة في زيارات ميدانية لمعظم هذه المخيمات في كافة محافظات الضفة الغربية، وتمكنت من حصر عدة أنشطة قام بها الاطفال استهدفت التوعية بمكافحة الفساد. شارك في هذه المخيمات 1245 طفل وطفلة.

وزارة التربية والتعليم العالي

تكريم الطلبة الفائزين في مسابقة فرسان النزاهة 2016

نظمت الهيئة في رام الله وبالشراكة مع مركز مواهب وابداعات الأطفال والشباب ومركز الهدف الثقافي، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي، بتاريخ 2017/3/1 حفل تكريم الطلبة الفائزين في مسابقة فرسان النزاهة، شارك في الاحتفال 84 شخص من المشرفين التربويين والمعلمين والطلبة الفائزين في المسابقة، حيث تم تكريم 40 من الطلبة الفائزين من مديريات التربية والتعليم، وتخلل الحفل توقيع الخطة التنفيذية المشتركة بين الهيئة وزارة التربية والتعليم العالي.

المخيمات الكشفية 2017 في وزارة التربية والتعليم العالي تخصص لموضوع مكافحة الفساد:

1. **اطلاق المخيمات الكشفية 2017 بدورة تدريبية لمشرفي الكشافة في مديريات التربية والتعليم حول مكافحة الفساد**

في هذا العام ووفق الاتفاقية المشتركة بين الهيئة والوزارة،

عقدتا المؤسستان عدة اجتماعات للتباحث حول مجمل الافكار التي ستقدم للقيادات الكشفية في الضفة الغربية في الدورة التدريبية التي ستنطلق من خلالها المخيمات الكشفية لهذا العام، حيث عقدت الدورة على مدى يومي 3 و2017/5/4، وبمشاركة 24 قائد وقائدة كشافة. تمخض عن الدورة خطط عمل لإخراج المخيمات الكشفية بشكل مناسب، والاتفاق على مسابقتين حول مخرجات المخيمات الكشفية بين المخيمات والمديريات.

2. تنظيم المخيمات الكشفية 2017 لطلبة المدارس في مديريات التربية والتعليم العالي:

خلال شهري 7 و8 من العام 2017 شاركت الهيئة في 21 مخيم كشفي لطبة المدارس في مديريات التربية والتعليم، شارك فيها 1260 طالب وطالبة. على مدى فترة المخيمات قامت الهيئة بالتواصل مع القائمين على هذه المخيمات والتاكيد على مخرجات الدورة التدريبية، كما وشاركت في عدد منها مشاركة فاعلة من خلال الزيارات الميدانية التي قام بها طاقمها. تضمنت هذه المخيمات الكشفية مسابقتي أفضل عمل (رسم، قصة قصيرة، قصيدة، مقال، ومسابقة أفضل مطوية معبرة حول الفساد وطرق مكافحته.

3. تحكيم مشاركات المخيمات الكشفية وتكريم الطلبة الفائزين ومشرفي الكشافة والقائمين على المخيمات الكشفية

تم تحكيم الأعمال الطلابية المقدمة من قبل المخيمات الكشفية من خلال لجنة مشتركة بين الهيئة والوزارة، وجرى تكريم الطلبة الفائزين والمديريات الفائزة والقائمين على المخيمات الكشفية من الوزارة في احتفالية خاصة عقدت بتاريخ 2017/10/30 في رام الله، حيث نظمت الوزارة والهيئة مسابقتي أفضل عمل (رسم، قصة قصيرة، قصيدة، مقال، ومسابقة أفضل مطوية معبرة). تضمن حفل التكريم تقديم استعراض كشفي للسلام الوطني

الفلسطيني وايضا قصيدة كراسي ووعود، ودبكة شعبية، وذلك بمشاركة 58 من الوزارة والهيئة والطلبة الفائزين.

برنامج الدور التربوي في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد

وفق الخطة المشتركة بين الهيئة والوزارة، اطلقت المؤسستان هذا البرنامج الذي سيشارك بموجبه 4-5 طلاب من كل مدرسة من 202 مدرسة مستهدفة في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث ستقوم كل مجموعة طلابية بدراسة الانشطة والفعاليات المحلية والوطنية بغية الوقوف على اهم مؤشرات النزاهة والشفافية التي تم تبنيها اثناء تنفيذ هذه الانشطة والفعاليات.

1. تحضير دليل تدريبي:

تم تنظيم عدة لقاءات لمناقشة توجهات برنامج الدور التربوي في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، وتمخض عنها الاتفاق على الية اكساب المشرفين التربويين والمعلمين الذي سيشرفون على مجموعة الطلبة المنفذين للبرنامج، قدرات ومعارف حول الية تنفيذ البرنامج لهاذا العام. كما تمخض عن هذه الاجتماعات تشكيل لجنة مشتركة لتحديث الدليل التدريبي، الذي بموجبه سيتم ادارة الجلسات التدريبية وسيشكل دليل للمتابعة مع فرق الطلبة المشاركة في البرنامج.

2. تنظيم دورة تدريبية للمشرفين التربويين:

نظمت الهيئة وبالشراكة مع وزارة التربية والتعليم العالي في رام الله دورة تدريب المشرفين التربويين حول الدور التربوي في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، بتاريخ 19و2017/9/20، استهدفت 21 من المشرفين التربويين من مديريات التربية والتعليم العالي.

3. جلسات تدريب للمعملين المشاركين في البرنامج في خمسة مواقع في الضفة الغربية:

استهدفت هذه اللقاءات التدريبية والتي استمرت على مدى يومين 160 معلم ومعلمة من مديريات التربية والتعليم العالي خلال شهر 2017/10. وتم فيها اكساب المشاركين والمشاركات معلومات ومهارات لتنفيذ برنامج الدور التربوي في تعزيز قيم النزاهة ومكافحة الفساد، والاتفاق على الية عمل البرنامج خلال الفصل الدراسي الثاني من العام 2017.

الاحتفاء بتضمين المناهج الفلسطينية لمواضيع ذات علاقة بالشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد:

تحت عنوان المناهج الفلسطينية الجديدة تُعزّز منظومة النزاهة وجهود مكافحة الفساد، تبادلت الهيئة ووزارة التربية والتعليم العالي ومركز المناهج الدروع على الجهود الوطنية في إنجاز المقررات الدراسية الجديدة بتضمينها موضوع مكافحة الفساد، وتعزيز قيم النزاهة. تم تنظيم الحفل في رام الله بتاريخ 2017/11/19 وشارك فيه 40 من العاملين في الوزارة والهيئة ومركز المناهج.

زيارة طالبات المدرسة الاسلامية الثانوية للبنات:

استقبلت الهيئة بمقرها العام بمدينة البيرة 35 من طالبات الصف الخامس الابتدائي من المدرسة الاسلامية الثانوية للبنات، حيث اطلعت الطالبات على عمل الهيئة ودورها في رفع مستوى الوعي لدى الطلبة في جهود مكافحة الفساد.

اللجنة الاولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة

ورشة عمل " عرض التقرير الختامي لحملة أندية محصنة من الفساد" وتكريم افضل منشطين واندية التزموا بأهداف الحملة:

بهدف الوقوف على انجازات الحملة التي نفذت العام الماضي بمشاركة ميدانية لعدد من موظفي المجلس الاعلى للشباب والرياضة وهدفت الى تصويب الاوضاع القانونية والادارية والمالية في 150 من الاندية الرياضية، نظمت الهيئة في رام الله وبالشراكة مع اللجنة الاولمبية والمجلس الأعلى للشباب والرياضة بتاريخ 2017/2/27 ورشة عمل لعرض التقرير الختامي ضمن حملة أندية محصنة من الفساد، وبلغ عدد الحضور 59 شخص من ممثلي وموظفي الاندية الرياضة من كافة المحافظات. كما وتم في الورشة تكريم عشرة افضل اندية وعشر منشطين التزمت باهداف البرنامج وتفوقت بتصويب اوضاعها المالية والادارية. كما وتم تكريم افضل عشر منشطين الاكثر التزاما بالخطط الموضوعة لتحصين الاندية من الفساد.

الاندية الرياضة التي تم تكريمها

1- مركز الشباب الاجتماعي /طولكرم	2- نادي حلحول الرياضي
3- نادي بيت ايبا الرياضي / نابلس	4- نادي الدوحة الرياضي
5- نادي سلفيت الرياضي	6- نادي نعلين الرياضي
7- نادي اهلي قلقيلية	8- نادي النويعمة الرياضي
9- نادي الشيوخ الرياضي	10- نادي الجيب الرياضي

ورشة عمل حول دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مكافحة الفساد

بتاريخ 2017/4/12 نظمت الهيئة وبالشراكة مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية في البيرة ورشة عمل حول "دور المجلس الأعلى للشباب والرياضة في مكافحة الفساد"، والتي هدفت الى اكساب المشاركين من المجلس الاعلى للشباب والرياضة معرفة بقانون وجهود مكافحة الفساد واهمية الالتزام بمعايير الشفافية والنزاهة والرقابية الادارية والمالية في العمل، وشارك في الورشة 50 موظف من موظفي المجلس الأعلى للشباب والرياضة من كافة المحافظات.

حملة تقييم وحصر الاندية الرياضية (اخضر، اصفر، احمر)

نظمت الهيئة حملة تقييم وحصر الاندية الرياضية والهادفة الى تصويب الاوضاع القانونية والمالية والاجرائية وحتى الرياضية في الاندية الرياضية، وذلك من خلال تصنيف كافة الاندية الرياضية، وربطه بمجموعة من الخطوات التي سيقوم بها المجلس الاعلى للشباب والرياضة، اهمها مساعدة الاندية الاقل تقييما من تطوير ادائها الاداري والمالي والالتزام بالقوانين والانظمة المطبقة. كما وسيتيح هذا التقييم للمجلس وضع المعايير الممكنة لاستفادة الاندية من المصادر والانشطة المتاحة.

لقد تم ذلك من خلال مجموعة من الخطوات التي امتدت على مدار العام، بدءً من تصميم واعداد استمارتين لهذه الحملة، ومعايير التصنيف، وتشكيل شبكة شبابية من 34 شخص يمثلون موظفي المجلس الأعلى للشباب والرياضة. استهدفت 409 نادي.

1. اللقاء التدريبي لطاقم حصر وتقيم الاندية الرياضية

بتاريخ 2017/11/8 عقدت الهيئة بالشراكة مع المجلس الاعلى للشباب والرياضة واللجنة الأولمبية الفلسطينية، وبالتعاون مع الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في رام الله، لقاء تدريبي استهدف 48 من المشاركين في الحملة، بهدف تمكينهم من آليات التقييم التي ستتم من خلال الاستمارتين، وليتم لاحقا تحليل واظهار نتائج التقييم والتي سيترتب عليها مجموعة من الاجراءات الاصلاحية للأندية بناء على نتائج تقيمها.

2. العمل الميداني

انطلق العمل الميداني في كافة محافظات الضفة الغربية بتاريخ 2017/11/15 واستمر لمدة شهر كامل، وتم فيه التنسيق مع كافة الاندية الرياضية في المحافظات لتوفير الوقت والجهد لتعبئة استمارتين: الاولى لحصر امكانات الاندية، والثانية بهدف تصنيف الاندية: اخضر، اصفر، احمر. وتم الانتهاء من العمل الميداني واصدار تقرير بذلك، ليتم في بداية العام القادم ادخال البيانات واخراج النتائج وبناء قاعدة بيانات

تـدار بشـكل فعـال مـن قبـل طـاقم المجلـس الاعلـى للشـباب والرياضـة لضـمان المتابعـة علـى كافـة الانديـة وتمكينها لتطوير ادائها المالي والاداري والنشاطي.

بطولات رياضية لمناسبة اليوم العالمي لمكافحة الفساد

لمناسـبة اليـوم العـالمي لمكافحـة الفسـاد نظمـت الهيئـة بتـاريخ 2017/12/17 وبالشـراكة مـع المجلـس الاعلـى للشـباب والرياضـة واللجنـة الأولمبيـة الفلسـطينية نظمـت الهيئـة بطـولتين رياضـيتين بهـدف نشـر الـوعي برسـاله مكافحـة الفسـاد. شـارك فـي بطولـة كـرة القـدم كـل مـن وزارة الماليـة، وزارة الداخليـة، وزارة العـدل، وزارة الاقتصـاد، وزارة الثقافـة، وزارة الصـحة، مجلـس القضـاء الأعلـى، الادارة العامـة للشـرطة، وزارة التربيـة والتعلـيم العالي، المجلس الأعلى للشباب والرياضة.

امـا بطولـة التـنس للإنـاث فشـاركت فيهـا وزارة التربيـة والتعلـيم العـالي، والمجلـس الأعلـى للشـباب والرياضـة، واتحـاد الرياضـة العسـكرية، وعقدت في قاعات المجلس الاعلى للشباب والرياضة في البيرة.
يـذكر ان عـدد المشـاركين بـالبطولتين وصـل الـى 126 مشـارك ومشاركة.

المشاركة في المخيمات الصيفية للمجلس الاعلى للشباب والرياضة للعام 2017:

بالشـراكة مـع المجلـس الاعلـى للشـباب والرياضـة شـاركت الهيئـة بالمخيمـات الصـيفية علـى مسـتوى الضـفة الغربيـة، بهـدف رفـع مسـتوى وعـي المشـاركين فـي المخيمـات مـن مـدراء ومنشـطي المخيمـات والطلبـة المشـاركين فـي المخيمـات، بمفـاهيم الشـفافية والنزاهـة ومكافحـة الفسـاد مـن خـلال التعليم اللامنهجي بوسائل تربوية وعملية وابداعية جديدة.

علـى ضـوء التنسـيق المتسـمر بـين الهيئـة والمجلـس الاعلـى للشـباب والرياضـة تـم بنـاء مـادة توجيهيـة لمنشـطي المخيمـات وقـام بعرضـها مـدربو الهيئـة فـي خمسـة لقـاءات تدريبيـة (مـن اصـل سـبعة) نظمهـا المجلـس الاعلـى للشـباب والرياضـة فـي عـدة محافظـات خـلال الفتـرة 23-2017/7/27، وشـارك فيهـا 270 منشـط ومنشطة.

بالترتيب والتنسيق مع المجلس الأعلى للشباب والرياضة تم تزويد الهيئة بقوائم المخيمات الصيفية التي ستنفذ في الضفة الغربية والتي بلغ عددها 220 مخيم، وامتّد المخيم لعشرة ايام من تاريخ 2017/7/31 ولغاية 2017/8/10 من الساعة 9 صباحا وحتى الساعة 1 ظهراً، وبمشاركة 30000 طالب وطالبة من فئة الطلائع، علما بأن عدد الطلبة الذين تم زيارتهم من قبل الهيئة بالمخيمات بلغ (1010) طالب وطالبة، وتم اثناء الزيارة توزيع العاب على الطلبة، اضافة الى هدايا في مخيمين ببلدتي بيتونيا ونعلين حملا اسم فرسان النزاهة وفارسات النزاهة.

وزارة الاوقاف والشؤون الدينية

ثلاث ورشات عمل حول دور المرأة في مكافحة الفساد من منظور ديني

بالشراكة مع وزارة الاوقاف والشؤون الدينية والهيئة الإسلامية المسيحية وبالتعاون مع الطائفة السامرية وجمعية المرأة العاملة تم تنفيذ ثلاث ورشات عمل استهدفت 400 من علماء الدين المسيحيين والمسلمين والوعاظ والواعظات في شمال وجنوب ووسط الضفة الغربية. نفذت ورشة الوسط في رام الله بتاريخ 2017/7/19، ونفذت ورشة الجنوب في بيت لحم بتاريخ 2017/10/9، ونفذت ورشة الشمال في قرية العقبة – طوباس بتاريخ 2017/11/29.

مسابقة الأعمال الدينية حول موضوع مكافحة الفساد

بالتعاون مع وزارة الأوقاف والشؤون الدينية أطلقت الهيئة والوزارة

المسابقة في هذه الدورة التي تستهدف دمج طلبة المدارس الشرعية في جهود مكافحة الفساد من خلال تقديم مبادرات طلابية هادفة. نفذ اليوم الاول من الدورة في قلقيلية بتاريخ 2017/12/6 لمعلمي ومعلمات المدارس الشرعية بمشاركة 31 ممن سيشرفون على مسابقة الأعمال الدينية في مكافحة الفساد لطلبة المدارس الشرعية.

وزارة العمل

تنظيم ورشتي عمل حول " دور الجمعيات التعاونية في مكافحة الفساد"

بتاريخ 2017/10/4 في نابلس وبتاريخ 2017/11/22 في الخليل نظمت الهيئة بالشراكة مع وزارة العمل الورشتين بمشاركة 180 و 147 شخص على التوالي من الهيئات الادارية ولجان الرقابة في الجمعيات التعاونية. هدفت الورشتين الى مناقشة بعض الاشكالات الادارية والمالية التي تواجه الجمعيات التعاونية، وتعريف المشاركين بقانون مكافحة الفساد ومعايير الحكم والرقابة الداخلية.

وزارة الصحة

ورشتي عمل حول دور القطاع الصحي في مكافحة الفساد

نظمت الهيئة وبالشراكة مع وزارة الصحة بتاريخ 10 و 2017/4/20 ورشتي عمل حول دور القطاع الصحي في مكافحة الفساد، شارك فيهما 148 شخص من موظفي الوزارة، وذلك في كل من رام الله ونابلس. نوقشت بالورشتين اوراق عمل حول قانون مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد، اضافة الى اهم التطورات الحاصلة على اسس النزاهة والشفافية في وزارة الصحة، وذلك توطئة لإجراء دراسة مخاطر الفساد في ادارات مختارة بالوزارة.

الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق

ورشة عمل حول دور الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق في مكافحة الفساد

نظمت الهيئة في البيرة وبالشراكة مع الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق بتاريخ 2017/4/19 ورشة عمل استهدفت شركاء الصندوق للتوعية بقانون مكافحة الفساد والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد واهم التحديات التي تواجه الصندوق في اداء عمله على ضوء القانون الناظم، حيث شارك في الورشة 51 شخص، تخلل الورشة التوقيع على الخطة التنفيذية المشتركة بين الهيئة والصندوق.

ورشتي عمل حول مهام الصندوق الفلسطيني لتعويض مصابي حوادث الطرق بموجب قانون التأمين.

نظمتا الهيئة الصندوق بتاريخ 2017/5/11 ورشة عمل لموظفي الهيئة حول مهام الصندوق بموجب قانون التأمين الفلسطيني. حضر الورشة 15 شخص من موظفي الهيئة، وذلك في مقر الصندوق برام الله،

كما نظمتا المؤسستين في العاصمة عمان خلال الفترة 16-2017/5/18 ورشة عمل أخرى متخصصة في مبادئ التأمين ودور صناديق تعويض مصابي حوادث الطرق، حضرها 18 شخص من موظفي الهيئة.

ب. أنشطة بالتعاون مع القطاع الأهلي:

جمعية اللد الخيرية

ورشة عمل توعوية لمتطوعات جمعية اللد الخيرية

بتاريخ 2017/2/8 شاركت الهيئة في ورشة عمل نظمتها جمعية اللد الوطنية في رام الله، شارك فيها 19 متطوعة من الجمعية، وهدفت الى توعية المتطوعات بقانون مكافحة الفساد، والاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

شبكة المنظمات الأهلية

1. تنظيم احتفال تكريم المشاركين في حملات الضغط والمناصرة

نظمت الهيئة وبالشراكة مع شبكة المنظمات الأهلية بتاريخ 2017/2/20 احتفال التكريم الخاص بالمشاركين في حملات الضغط والمناصرة، حيث كرمت الهيئة 14 شخص من الفائزين، وذلك في مقر الهيئة.

2. مسابقة أفضل 3 حملات ضغط ومناصرة في مجال مكافحة الفساد

من اجل إشراك القطاع الشبابي العامل والمتطوع في منظمات المجتمع المدني في جهود مكافحة الفساد، تم

تنفيذ مسابقة أفضل 3 حملات ضغط ومناصرة في محافظات الضفة الغربية، ومن اجل تمكين المشاركين بالمسابقة، تم تنفيذ عدد من الدورات وورش العمل في عام 2016، حيث تم تحكيم المبادرات المقدمة وتم تكريم جميع المشاركين في المسابقة والبالغ عددهم 14 مشارك ومشاركة من خلال 4 مبادرات شبابية .

جمعية المرأة العاملة للتنمية

ورشة عمل" اطلاق اولي للتوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد"

نظمت الهيئة في البيرة، وبالشراكة مع جمعية المرأة العاملة للتنمية، بتاريخ 2017/2/28 ورشة عمل لإطلاق التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد، حيث شارك في الورشة 51 شخص من مندوبات مجالس الظل، والمؤسسات النسوية ومن شركاء الهيئة.

يذكر ان الهيئة عملت مع الجمعية خلال العام المنصرم لإنتاج هذه التوجهات الاستراتيجية من خلال اكثر من 20 ورشة ولقاء ضم الجمعيات النسائية الفلسطينية ومجالس ظل الهيئات المحلية في كافة محافظات الوطن.

جمعية مدققي الحسابات

المؤتمر المهني الدولي بعنوان " مهنة تدقيق الحسابات ودورها في تعزيز الحوكمة ومكافحة الفساد"

نظمت لجنة مشتركة مشكلة من الهيئة وجمعية مدققي الحسابات وجامعة النجاح الوطنية بتاريخ 2017/3/7 المؤتمر الدولي لمدققي الحسابات، شارك في المؤتمر أكثر من 700 شخص، وذلك في مسرح سمو الأمير تركي بن عبد العزيز – حرم جامعة النجاح/ نابلس.

عملت اللجنة، من خلال عدة لقاءات مشتركة، على اخراج معايير المشاركة في اوراق العمل وتحكيمها واليات الترويج للمؤتمر لرفع جودة المشاركات وعدد الحضور وتمثيله.

نوقشت في المؤتمر 12 ورقة عمل، ضمن محاور المؤتمر التالية:

المحور الاول: مرتكزات مهنة تدقيق الحسابات في تعزيز الحوكمة الرشيدة

المحور الثاني: دور مهنة تدقيق الحسابات في مكافحة الفساد

المحور الثالث: البيئة التنظيمية لمهنة تدقيق الحسابات

مؤسسة تعاون لحل الصراع

ورشة تدريبية حول القضايا المتعلقة بالحكم الصالح داخل المجالس البلدية والمؤسسات القاعدية

شاركت الهيئة في الورشة اعلاه التي نظمتها مؤسسة تعاون لحل الصراع وذلك في رام الله بتاريخ 2017/5/3، شارك في الورشة 31 شخص من موظفي البلديات والمؤسسات القاعدية، حيث سيقومون المتدربون لاحقاً بتنظيم 30 ورشة عمل في محافظات الضفة الغربية، وانتاج مواد اعلامية وتوعوية حول النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

الهيئة الاستشارية لتطوير المؤسسات غير الحكومية والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية:

مناظرة شبابية: التغطية الاعلامية لجلسات محكمة جرائم الفساد/ ما لها وما عليها

بتاريخ 2017/12/4 تم تنظيم مناظرة شبابية حول التغطية الاعلامية لجلسات محكمة جرائم الفساد/ ما لها وما عليها، حيث عقب على هذه المناظرة مندوب عن كل من النيابة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد، مجلس القضاء الأعلى، نقابة الصحفيين، وهيئة الاذاعة والتلفزيون، وذلك في الجامعة العربية الامريكية، شارك في المناظرة سته من طلبة الجامعة، وحضرها 120 شخص.

معهد الأبحاث التطبيقية القدس أريج:

ثلاث ورشات عمل حول المساءلة المجتمعية ودورها في مكافحة الفساد

خلال شهر 2017/12 نظمت الهيئة ومعهد اريج ثلاثة لقاءات حول " المساءلة المجتمعية ودورها في مكافحة الفساد" حيث تم استعراض قانون مكافحة الفساد، ونتائج دراسة هيئة مكافحة الفساد الخاصة بعمل البلديات على المجتمع المحلي، هدفت هذه اللقاءات لتوعية

المجتمع المحلي بثقافة المساءلة المجتمعية، وتعزيز دورهم في توجيه عمل البلديات، حيث شارك في الورشات الثلاثة 115 شخص من المجتمع المحلي وموظفوا البلديات في كل من بلدية سيلة الظهر، وحوارة، وترقوميا.

مركز اعلام حقوق الانسان والديمقراطية "شمس"

معرض صور: فلسطين بعيون الشباب .. وطن بلا فساد

شاركت الهيئة في الاحتفالية الخاصة بمعرض مركز إعلام حقوق الإنسان والديمقراطية "شمس" بعنوان " فلسطين بعيون الشباب .. وطن بلا فساد" الذي تنقل بين رام الله وجامعة فلسطين التقنية خضوري وجامعة القدس، بمشاركة 120 لوحة فنية، شارك في رسمها طلبة من سبعة عشرة مديرية من مديريات التربية والتعليم العالي، ومن جامعات: القدس، القدس المفتوحة، بيرزيت، النجاح، وجامعة فلسطين التقنية

خضوري، ومركز التدريب المهني في بيت جالا، وبمشاركة مجموعة من الفنانين، والتي تهدف إلى نشر وتعزيز ثقافة وقيم النزاهة والشفافية ومحاربة الفساد. كما وتم بالاحتفالية تكريم 48 طالباً وطالبة، وفناناً، بالإضافة إلى المدرسين المشرفين على الطلبة.

ج. انشطة في الجامعات والكليات والمعاهد العليا الفلسطينية:

1. نشاط المحكمة الصورية في جامعة القدس

اشتركت الهيئة بتنفيذ مساق المحكمة الصورية في جامعة القدس الذي خصص هذا الفصل لجريمتي التزوير والاختلاس كأشكال فساد نص عليها قانون مكافحة الفساد، حيث قدم احد موظفي الهيئة تدريب للطلبة المشاركين في المساق وعلى طول الفصل الدراسي، وبتاريخ 2017/5/2 عرض الطلبة المحكمة في مقر الجامعة وتم تكريمهم.

2. اطلاق مساقين في الجامعات الفلسطينية:

إعداد خطط المساقين

بالتعاون مع الجامعات الفلسطينية شكلت الهيئة لجنة وطنية اكاديمية تعمل على اقتراح مساقات جامعية حول مكافحة الفساد، ودعت كافة الجامعات والكليات الجامعية العاملة في الضفة الغربية للمشاركة فيها، ودعيت للاجتماع الاول بتاريخ 2017/2/21 في ورشة عمل ترأسها رئيس هيئة مكافحة الفساد، وشارك فيها 16 أكاديمي جامعي يمثلون 14 جامعة وكلية جامعية.

كلفت اللجنة الاكاديمية لجنة مصغرة بمشاركة ممثلين عن جامعة القدس وجامعة الاستقلال وكلية فلسطين الاهلية والكلية العصرية، لتحضير خطط المساقين وعرضها على اللجنة.

عقدت اللجنة المصغرة عدة اجتماعات ووزعت مهام تنفيذ المساقين بين اعضائها وعرضت مسودتي الخطتين على اللجنة الموسعة في اجتماعين متتالين، حيث تم فيهما مناقشة محتوى الخطتين والية تدريس المساقين. واتفقت اللجنة على العنوانين التاليين للمساقين:

الاول: مكافحة الفساد: تحديات وحلول ويطرح كمتطلب جامعي لكافة التخصصات على مستوى البكالوريوس.

الثاني: جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني ويطرح كمتطلب جامعي للتخصصات القانونية على

واتفقت اللجنة على ان يتم التوقيع على مذكرات تعاون بين الهيئة والجامعات والكليات الجامعية المهتمة في تدريس المساقين.

التوقيع على مذكرات تعاون بين الهيئة و 12 جامعة وكلية جامعية

بتاريخ 2017/7/17 استضافت وزارة التربية والتعليم العالي احتفالية التوقيع على مذكرات التعاون بين الهيئة والجامعات بحضور رؤساء الجامعات او من ينوب عنهم واعضاء اللجنة الأكاديمية المشاركين في اعداد المساقين، وتم في الاحتفالية ايضا تكريم اعضاء اللجنتين الموسعة والمصغرة.

الجامعات الموقعة على مذكرات التعاون

جامعة القدس	الجامعة العربية الامريكية
جامعة فسطين الاهلية	جامعة بيرزيت
جامعة الاستقلال	جامعة النجاح
جامعة فلسطين التقنية –خضوري	جامعة القدس المفتوحة
الكلية العصرية الجامعية	الكلية التقنية للبنات– رام الله
كلية التقنية العروب	جامعة بوليتكنك فلسطين

دورة تدريبية متخصصة لمدرسي المساقين الاكاديميين: مساق مكافحة الفساد تحديات وحلول، ومساق جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني

استضاف فرع الجامعة العربية الامريكية في روابي دورة تدريبية خلال يومي 28–2017/8/29، شارك فيها 32 مدرس جامعي يمثلون 13 جامعة وكلية. هدفت الدورة الى مناقشة المساقين وتعزيز المعرفة لديهم بخصوص قانون واستراتيجية مكافحة الفساد، وبعض الدراسات المنجزة

ومداخلات عدد من اطراف تنفيذ الاستراتيجية.

لقاء وجولة طلابية في مقر هيئة مكافحة الفساد

بتاريخ 2017/11/1 استضافت الهيئة 25 من طلبة الحقوق من جامعة القدس المسجلين في مساق "مكافحة الفساد في التشريع الفلسطيني" اللقاء الدراسي في مقر هيئة مكافحة الفساد للتعرف عن قرب على اجراءات العمل في الهيئة وآليات التحقيق في الشكاوي والقضايا والبلاغات.

الجامعة بدأت بتدريس المساق ابتداء من هذا الفصل لطلبة الحقوق في الجامعة، وذلك وفق الخطة الموضوعة والمتفق عليها بين الهيئة والجامعة.

تكريم طلبة مساق "جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني" الذين شاركوا بالجانب العملي من المساق

بتاريخ 2017/12/6 كرمت الهيئة وجامعة القدس 34 من طلبة مساق "جرائم الفساد في التشريع الفلسطيني" في مقر جامعة القدس، وذلك تقديرا لجهودهم في الجانب العملي من المساق.

اللقاء المفتوح مع اكاديميي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة.

بتاريخ 2017/10/23، نظمت الهيئة وبالتعاون مع جامعة القدس المفتوحة، وعبر الفيديو كونفرنس، لقاء مفتوح مع اكاديميي الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة بمشاركة 100 من الاكاديميين من كافة الجامعات الفلسطينية في غزة، (جامعة القدس المفتوحة بفروعها، جامعة الاقصى، جامعة الازهر، الجامعة الاسلامية، جامعة غزة). هدف اللقاء الى رفع مستوى التنسيق بين الهيئة والجامعات الفلسطينية في قطاع غزة، خصوصا وان الجامعات في الضفة الغربية تطرح مساقين متخصصين بمكافحة الفساد ابتداء بهذا العام، وسيكون هناك متابعة مع الجامعات الفلسطينية في قطاع غزة لدراسة امكانية طرح ذات المساقين

الاحتفالية الخاصة بانتهاء المراحل الأولى من تدريب موظفي القطاع العام على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة

تحت رعاية وحضور سيادة رئيس دولة فلسطين السيد محمود عباس أبو مازن، نظمت الهيئة وبالشراكة مع ديوان الموظفين العام، وبالتعاون مع وزارة التربية والتعليم العالي بتاريخ 2017/3/12 الاحتفالية الخاصة بانتهاء المراحل الأولى من تدريب موظفي القطاع العام على مدونة السلوك وأخلاقيات الوظيفة العامة، حضر الاحتفالية 2000 شخص من أعضاء اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير، أعضاء اللجنة المركزية لحركة فتح، وزراء، أحزاب سياسية، أعضاء المجلس التشريعي، الشركاء في تنفيذ الاستراتيجية، ممثلين عن المؤسسات العامة والخاصة، الأجهزة الأمنية، وعدد من مشرفي ومعلمي وزارة التربية والتعليم العالي، وذلك في قاعة أحمد الشقيري – مقر المقاطعة / رام الله.

د. أبحاث ودراسات واصدارات ومطبوعات

1. **طباعة 1000 نسخة من التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد.**

2. **تحضير وطباعة 3000 نسخة من ثلاثة ألعاب تستهدف رفع الوعي بخصوص اشكال وممارسات الشفافية والنزاهة والفساد.**

3. **اعداد وطباعة 1000 نسخة من دراسة " العلاقة بين حقوق الانسان والفساد بالشراكة مع الهيئة المستقلة لحقوق الانسان**

إصدار ملحقين لجريدة الحياة الجديدة:

اصدرت الهيئة بالشراكة مع جريدة الحياة الجديدة الملحق الاول والثاني، حيث تم توزيعهما مع جريدة الحياة الجديدة وفي انشطة الهيئة المختلفة. حملا المحلقين عنوان جهود مكافحة الفساد في فلسطين، واحتويا على مقالات وتقارير ومقابلات ومعلومات ومواد توعوية.

5. **الأنشطة الخاصة بالتوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد**

بتاريخ 2017/01/10 تنظيم جلسة نقاش لمراجعة مسودة التوجهات الاستراتيجية النسوية لمكافحة الفساد ووضع الملاحظات عليها، حيث حضر الجلسة 12 شخص من الجمعية وشركة الموارد لتطوير القدرات البشرية، وذلك في مقر الهيئة.

6. **تقويم مكتبي لعام 2018 :**

بالتعاون مع وزارة الثقافة تم تصميم وطباعة 5000 نسخة من تقويم مكتبي لعام 2018، والتي احتوت على اربعة عشر عمل فاز في مسابقة أجمل الاعمال الفنية في مكافحة الفساد على مستوى طلبة الجامعات والكليات الفلسطينية في الضفة وقطاع غزة.

الانتهاء من اعداد دراسة مخاطر الفساد في اربع ادارات لوزارة النقل والمواصلات:

انجزت الهيئة والوزارة دراسة حول " تحليل وتحديد مخاطر الفساد في اربع قطاعات ضمن عمل وزارة النقل والمواصلات" ، وتمت مناقشتها في ورشة عمل لعرض شارك فيها 36 من مدراء وعدد من موظفي القطاعات الأربعة المستهدفة في الدراسة، وذلك بتاريخ 2017/11/20.

على ضوء ما جاء من ملاحظات وتوصيات بالدراسة، خرجت الورشة بتوجهات، اهمها ضرورة اجراء عدد من التعديلات التشريعية والقانونية على القانون الناظم لقطاع النقل في فلسطين، وتعزيز مجالات العمل بالمزيد من اليات الشفافية والنزاهة في عمل هذه القطاعات المستهدفة.

الانتهاء من اعداد دراسة "واقع الممارسات المالية والإدارية في المؤسسات الاهلية ومدى انسجامها مع معايير الشفافية والنزاهة ومكافحة الفساد"

بالشراكة مع الهيئة الاستشارية الفلسطينية لتطوير المؤسسات غير الحكومية والهيئة الوطنية للمؤسسات الأهلية الفلسطينية، نفذت الهيئة هذه الدراسة من خلال جهة استشارية خارجية استهدفت عدد من مؤسسات المجتمع المدني كعينة استكشافية لمدى التزام هذه المؤسسات بمعايير الشفافية والنزاهة في عملها الاداري والمالي.

بعد الانتهاء من الدراسة نفذت الهيئة بالشراكة مع المؤسستين في رام الله ورشة عمل بتاريخ 2017/7/31 لعرض نتائج الدراسة. شارك في الورشة 42 مشارك يمثلون عدد من الوزارات ومؤسسات المجتمع المدني، وخرجت الورشة بملاحظات وتوصيات على الدراسة لمراجعتها وضمها من قبل الجهة الاستشارية.

هـ. انشطة اعلامية.

انتاج ومضات تلفزيونية في مكافحة الفساد

على ضوء الدورة اعلاه والتي تم تنظيمها بالشراكة مع جامعة بيرزيت – مركز تطوير الاعلام، وذلك في مقر مركز تطوير الاعلام/ جامعة بيرزيت خلال 12-2016/12/19، استمر الطلبة في العمل خلال فترة التقرير لإخراج ومضتين تلفزيونيتين حول موضوع مكافحة الفساد.

دورة لطلاب كلية الاعلام في جامعة القدس المفتوحة حول الصحافة الاستقصائية:

خلال الفترة 2017/3/28-2017/4/6، نظمت الهيئة بالتعاون مع كلية الاعلام في جامعة القدس المفتوحة/ فرع رام الله والبيرة دورة في الصحافة الاستقصائية، شارك فيها 32 من طلبة كلية الاعلام في الجامعة. هدفت الدورة الى رفع مستوى مهارات المشاركين لإعداد تقارير صحافية ترصد وتلاحق شبهات وجرائم الفساد، ورفع مستوى وعيهم بأهمية التحقيقات الصحفية.

ورشة بالشراكة مع شبكة امين الاعلامية حول دور الاعلام في مكافحة الفساد

نظمت الهيئة بالشراكة مع شبكة أمين الإعلامية، ورشة عمل على مدى يومين خلال شهر شباط في اريحا بعنوان "دور الاعلام في مكافحة الفساد: الصحافة الاستقصائية رافعة مهمة للكشف عن قضايا الفساد". حضر الدورة 50 شخص معظمهم من الإعلاميين العاملين في المؤسسات الإعلامية الفلسطينية إضافة إلى بعض الأكاديميين الذين يدرسون مادة الاعلام في الجامعات الفلسطينية وممثلون عن دوائر الاعلام في القطاع الأمني.

واشتمل التدريب على البيئة القانونية ودورها في مكافحة الفساد، والحماية القانونية للصحفيين، والصحافة الاستقصائية في القانون الدولي والبيئة الاعلامية الفلسطينية، وتحليل نماذج تحقيقات استقصائية، وربط الصحافة الاستقصائية بالمسؤولية الاجتماعية والعمل النقابي، ودور الأكاديميا الفلسطينية في مكافحة الفساد من خلال الصحافة، والاعلام الاجتماعي ومكافحة الفساد، والاشاعة ومكافحة الفساد، المساءلة الاجتماعية والصحافة الاستقصائية، ومناقشة مسودة الاستراتيجية الاعلامية لمكافحة الفساد.

مسابقة طلابية تحت شعار وطن بلا فساد لطلبة كلية الاعلام في جامعة القدس المفتوحة

نظمت الهيئة بالتعاون مع كلية الاعلام في جامعة القدس المفتوحة/ مسابقة طلابية تحت شعار "وطن بلا فساد" من أجل تفعيل ثقافة النزاهة والشفافية من منطلق زيادة التدابير الوقائية التي تعد محوراً رئيسياً في الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد لخلق بيئة مجتمعية تعزز مفاهيم النزاهة والشفافية مستقبلاً .

شارك في المسابقة ثمانية طلاب، وتمحورت هذه المسابقة بمجموعتين من الأسئلة كانت الأولى تختص فقط بعمل هيئة مكافحة الفساد والثانية أسئلة ثقافية ووطنية متنوعة، وبثت المسابقة على فضائية القدس التعليمية.

تنفيذ حلقتين تلفزيونيتين بالشراكة مع مؤسسة بيالارا

نسقت مؤسسة بيالارا مع الهيئة لإنتاج حلقتين متلفزتين، الاولى للحديث عن انشاء مصنع سند لإنتاج الاسمنت في منطقة عرب الرشايدة في بيت لحم، وبثت الحلقة عبر تلفزيون معا بتاريخ 2017/3/9. اما الحلقة الثانية والتي شارك فيها معالي رئيس هيئة مكافحة الفساد فبثت بتاريخ 2017/4/29 حول هيئة مكافحة الفساد ومجلس القضاء الأعلى.

التغطيات الاخبارية

تم تغطية 68 نشاط عبر الصحافة المكتوبة بنشرها عبر الصحف المحلية الثلاث وعبر الوكالات الاعلامية كوفا ووطن ودنيا الوطن وفلسطين اليوم وغيرهم من الوكالات الاخبارية المحلية، بالاضافة الى التغطيات المصورة من قبل تلفزيون فلسطين عبر البث المباشر ونشرات الأخبار وأيضا نشرة اخبار الهيئة ضمن التقارير المصورة من قبل دنيا الوطن وفلسطين اليوم وتلفزيون وطن والاستضافات في البرامج الاذاعية، مثل برنامج المجلة المنوعة على اجيال، والبرنامج الصباحي عبر انغام، والبرنامج المسائي عبر راديو اورينت، وعبر صوت فلسطين.

1- مقابلة مع رئيس هيئة مكافحة الفساد على BBC للحديث عن انضمام فلسطين للانتبرول الدول .
2- مقابلة رئيس الهيئة ضمن برنامج مال وأعمال على أثير صوت فلسطين .

-1

-2

ومضات اذاعية وتلفزيونية:

1. **تصميم وإنتاج وبث ومضتين إذاعيتين:**

تصميم ونشر ومضة اذاعية لمدة 5 مرات يومياً على اذاعة راية أف أم نصها "وطن يقدم كل يوم شهيد يستحق منا أن نجعله خالٍ من الفساد، لذا حارب الفساد بالتبليغ عنه فوراً".

بالإضافة الى بث ومضة اذاعية عن كيفية التبليغ نفذها احد المتدربين ضمن دورة نفذت مع مركز تطوير الاعلام .

2. **نشر ثلاثة ومضات تلفزيونية على مجموعة من التلفزيونات محلية :**

بثت الهيئة ثلاثة ومضات تلفزيونية في ستة تلفزيونات (تلفزيون فلسطين، وفضائية القدس التعليمية، وتلفزيون وطن، وتلفزيون المهد، وتلفزيون نابلس، وتلفزيون القدس) حيث أن هذه الومضات أُعدت العام الماضي بالتعاون مع وزارة الثقافة وتناولت مواضيع الاختلاس والرشوة والواسطة، وتم بثها لمدة شهر بمعدل 3 مرات يومياً وبالإضافة لنشرها على صفحاتهم الاخبارية مثل الفيس بوك واليوتيوب لتصل الى اكبر عدد من المشاهدين .

نشر اعلانات مبوبة بالصحف المحلية

1. تم نشر 12 اعلان في الصحف المحلية الثلاث للتعريف بآلية التواصل مع هيئة مكافحة الفساد للتبليغ وتقديم الشكاوى، حيث نشر كل علان لمدة أربع مرات خلال الشهر ولمدة عام كامل.

تركيب لوحات اعلانية على مداخل المدن

تم تركيب تسع لوحات اعلانية طيلة ستة شهور للتبليغ عن الفساد في خمسة مدن رئيسية: البيرة – الستي إن، مدخل رام الله – قلنديا – مفرق الرام، طريق بيت لحم – الخليل – أبو ديس، مدخل نابلس جنين طولكرم – دير شرف، قلقيلية – المدخل الرئيسي، جنين – وسط البلد.

مدخل رام الله – بيت إيل – الستي إن – محطة الهدى | دخول وخروج | الاحتلال والفساد+الآية القرآنية | 8×4

30 فلاش رمضاني خلال شهر رمضان عبر صفحة الفيسبوك المخصصة لهيئة مكافحة الفساد:

نشرت الهيئة يوميا فلاش رمضاني على طول شهر رمضان، وذلك بهدف التعريف والتوعية بمكافحة الفساد، حيث خصص موضوع معين في كل فلاش، تضمن في محتواه انجازات هيئة مكافحة الفساد.

سادساً: على صعيد الشؤون الإدارية والمالية وتكنولوجيا المعلومات:

أ: على صعيد الأنظمة واللوائح والموارد البشرية والتدريب:

1.الأنظمة واللوائح والتعليمات التنفيذية:

صادق مجلس الوزراء على الهيكل التنظيمي للهيئة وعلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد رقم (7) لعام 2011 بتاريخ 2011/6/7. ولضمان حسن تنفيذ مهامها بشكل فعال، قامت الهيئة بتوظيف وبتطبيق القانون والنظام وذلك إستناداً إلى قانون مكافحة الفساد المعدل رقم (1) لسنة 2005 وإلى نظام موظفي هيئة مكافحة الفساد، وبلغ عدد أعضاء النيابة المنتدبة للعمل في الهيئة (سبعة) كما في 2017/12/31، وبلغ عدد الموظفين المعينين حتى تاريخ 2017/12/31 (49) موظفاً، وموظف واحد على عقد غير محدد المدة.

2.التدريب :

تولي الهيئة اهتماماً كبيراً بكادرها البشري تماشياً مع توجهات الهيئة فيما يتعلق بمفهوم إدارة وتخطيط الموارد البشرية، ولتحقيق ذلك قامت بمنح جميع العاملين في الهيئة فرصاً للمشاركة في العديد من الدورات وورش العمل والندوات والمؤتمرات لرفد معارفهم وتنمية مهاراتهم في جميع المجالات، كما تهتم الهيئة بكوادرها البشرية ويستفيد العاملون فيها ويتدربون داخل أماكن عملهم، ويقوم المسؤولون بنقل معارفهم وخبراتهم إلى العاملين في مختلف الإدارات العامة.

ولقد استفاد العاملون في الهيئة والنيابة المنتدبة من المشاركة في المؤتمرات وورش العمل والدورات التدريبية المنعقدة والمتنوعة، وكانت أهم المواضيع التي تم تغطيتها في هذه النواحي هي كالآتي:

#	الدورات والمؤتمرات والمهمات	البلد	التاريخ
1.	الدورة التدريبية تقوية مؤسسات الموازنة	الكويت	2017/10/28-22
2.	الدورة السابعة لمؤتمر الدول الاطراف في اتفاقية الامم المتحدة لمكافحة الفساد	النمسا	2017/11/12-04
3.	تدريب حول طرق تبييض الاموال	فرنسا	2017/07/13-8
4.	اجتماع مراجعة القوانين المتعلقة بمكافحة غسيل الاموال وتمويل الارهاب	الاردن	2017/05/23-19
5.	ادارة مخاطر الفساد والاحتلال في منطقة الشرق الاوسط	الكويت	2017/05/20-13
6.	الاجتماع الاقليمي للجنة التوجيهية في مجلس اوروبا	بلجيكا	2017/10/18-14
7.	الاجتماع الثامن للفريق الحكومي مفتوح العضوية المعني بمنع الفساد واجتماع الفريق العام المعني باسترداد الموجودات	النمسا	2017/08/27-19
8.	الاجتماع الثاني للجنة مفتوحة العضوية من الخبراء الحكوميين	مصر	2017/03/22-18

9.	الدورة التدريبية في التوريدات العامة في منطقة الشرق الاوسط وشمال افريقيا ودول مجلس التعاون الخليجي	الكويت	2017/10/06-9/28
10	المؤتمر الأول للدول الاطراف في القاهرة	مصر	21017/12/07-04
11	تدريب حول طرق تبييض الاموال من خلال الشركات والمؤسسات الوهمية	فرنسا	2017/07/12-10
12	اليوم الوطني والعالمي للحوكمة ومكافحة الفساد	تونس	2017/12/11-06
13	دورة تدريبية حول المساعدة القانونية المتبادلة	الاردن	2017/11/09-06
14	دورة متخصصة في مبادئ التأمين	الاردن	2017/05/20-14
15	رحلة دراسية الى المانيا بشأن التعاون بين الشرطة والنيابة في قضايا الفساد	المانيا	2017/09/30-23
16	الملتقى العربي حول المجتمع المدني والاعلام شركاء في نشر ثقافة مكافحة الفساد	تونس	2017/09/29-23
17	تعزيز ادارة مخاطر الفساد والاحتيال في الشرق الاوسط	فرنسا	2017/04/03-3/27
18	دورة تدريبية لنقاط الاتصال المشاركة في استعراض اتفاقية الامم	روسيا	2017/04/27-23
19	الشهادة التنفيذية للإدارة الاستراتيجية لبرنامج مكافحة الفساد	ماليزيا	2017/08/27-12
20	تحسين فرص الحصول على التمويل للمشروعات الصغيرة	الكويت	2017/11/3-10/28
21	الدورة التدريبية الاقليمية لمكافحة الفساد	الكويت	2017/12/14-09
22	الدورة الثامنة لفريق الاستعراض الحكومي المكلف بالتشاور حول الاستعراض من اجل تحديد الاحتياجات.	النمسا	2017/06/25-17
23	دورة تدريبية لتعزيز النزاهة وبناء قدرات مكافحة الفساد	الكويت	2017/01/06-01

3. تكنولوجيا المعلومات:

3.1.النشر الإلكتروني لأنشطة وأخبار الهيئة.

نشر أخبار وأنشطة الهيئة وتسهيل الوصول اليها من قبل المواطن والجهات المعنية.

- نشر الأخبار والأنشطة على الموقع الإلكتروني وشبكات التواصل الاجتماعي.
- نشر التسجيلات المرئية بأنشطة الهيئة على قناة اليوتيوب.
- استقبال الشكاوى الواردة للهيئة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي ورفعها لديوان رئيس الهيئة.

3.2. أمن المعلومات:

توفير الحماية للأجهزة وملفات وبيانات الهيئة.

- متابعة ومراقبة أنظمة الحماية وأمن المعلومات لحماية الشبكة الداخلية من المخاطر الخارجية.
- تركيب وتشغيل نظام نسخ احتياطي.
- متابعة ومراقبة عمل نظام النسخ الاحتياطي للبيانات والمعلومات على الشبكة.

3.3. مشروع أتمته اعمال الهيئة المرحلة الاولى/ نظام أتمته وحوسبة الاعمال الادارية والمالية الرئيسية للهيئة.

تسهيل وتبسيط وتسريع انجاز اعمال الهيئة و بناء بيئة عمل تكاملية لجميع الخدمات و تسهيل العمل الإداري وسرعة اتخاذ القرار.

- لعدم كفاية الانظمة الحالية وكفاءتها تم تقديم مقترح بشراء أنظمة جديدة وتم تجهيز المواصفات الفنية اللازمة للعطاء.

3.4. نظام اقرار الذمة المالية:

- يعالج النظام البيانات الشخصية فقط واعطاءها كود سري للأرشفة ويسمح بالوصول اليها بطريقة سريعة وامنه.
- استخراج كشوفات واحصائية خاصة بإقرارات الذمة المالية بناءً على طلب الادارة العامة المختصة .
- المتابعة المستمرة للنسخ الاحتياطي للنظام.

4. موازنة الهيئة:

الحسابات البنكية باسم الهيئة:

تحتفظ الهيئة بأرصدتها النقدية لدى بنك فلسطين كما يلي:

- حساب رقم 1212742 بعملتي الدولار والشيقل باسم هيئة مكافحة الفساد.
- حساب رقم 2215616 بعملتي الدولار والشيقل باسم منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني/ هيئة مكافحة الفساد.

أولا الإيرادات :-

لقد قامت وزارة المالية بتحويل الدفعة الأخيرة من موازنة العام 2016 وهي بقيمة 1,250,000.00 شيقل بتاريخ 2017/01/22. ثم قامت وزارة المالية بعمل عدة تحويلات لحساب الهيئة خلال العام 2017 بلغت في مجموعها مبلغ 8,750,000.00 شيقل وهو ما نسبته 87.50% من إجمالي قيمة الموازنة المعتمدة للعام 2017 والبالغة 10,000,000 شيقل.

ثانياً النفقات :-

وفيما يلي تحليلاً مالياً موجزاً للنفقات الرأسمالية والإدارية خلال العام 2016 حيث بلغ إجمالي النفقات على البنود المختلفة للنفقات مبلغ 1,893,105 دولار (وذلك باحتساب متوسط سعر صرف الدولار مقابل الشيقل يوم 2017/12/31 الصادر عن سلطة النقد الفلسطينية بقيمة 3.4800) :-

1) النفقات الرأسمالية :-

- لم تُمثل النفقات الرأسمالية أي ثقل نهائياً على بنود الإنفاق الإجمالية في الهيئة، فلم تبلغ نسبة الإنفاق على البنود الرأسمالية أكثر من 0.76% من إجمالي بنود النفقات كافة في الهيئة.

2) النفقات الإدارية :-

بلغت نسبة الإنفاق على بنود النفقات التشغيلية 99.24% من إجمالي المدفوعات حيث أن بند الرواتب والمكافآت وهو البند الرئيسي في نفقات الهيئة التشغيلية وقد شكل نسبة 76.07% من إجمالي قيمة النفقات خلال العام 2017 يليها في الأهمية النسبية بند إيجار المبنى بسبة 6.27% ثم بند نفقات السفر للخارج وتذاكر السفر بنسبة 4.93% ثم بند الإعلانات بنسبة 3.06% ثم بند الصيانة بنسبة 0.94%، أما باقي النفقات الإدارية (كهرباء ومياه واتصالات ومحروقات، إلخ) مجتمعة على نسبة 3.29% .

ثالثاً: منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني

استكمالاً للاتفاقية المبرمة بين برنامج الامم المتحدة الإنمائي وهيئة مكافحة الفساد تحت عنوان منحة العدالة والامن للشعب الفلسطيني، والتي تم توقيعها مع الهيئة ضمن قطاع العدالة والامن عام 2014 كمرحلة أولى للمشروع ، تم من خلالها تنفيذ عدة انشطة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والمجتمع المدني بهدف نشر التوعية لمعايير النزاهة والشفافية، وضمن الخطة الاستراتيجية الوطنية.

وفي عام 2015 تم توقيع المرحلة الثانية من المشروع، والتي كان من ابرز إنجازاتها تدريب موظفي القطاع الحكومي على مدونة السلوك واخلاقيات الوظيفة العامة، واستكمالا للمراحل السابقة قامت الهيئة عام 2016 بإنجاز وتنفيذ بنود الأنشطة المدرجة في الخطة التنفيذية لتشمل محافظات الضفة وقطاع غزة.

ومن الجدير بالذكر أنه تم توقيع المرحلة الثالثة والاخيرة من المشروع بموازنة تقديرية 180,000 دولار في العام 2016 منها مبلغ 15,000 دولار يتم صرفه من قِبل الجهة المانحة مباشرة بحسب الاتفاقية، وتم تحويل دفعة بقيمة 126,000 دولار، وبلغ رصيد المنحة في بداية عام 2017 مبلغ وقدره 118,298 دولار، وتم تحويل الدفعة الاخيرة بتاريخ 2017/04/09 بقيمة 39,000 دولار، والذي كانت الدفعة النهائية والاخيرة للمشروع الذي استمر لمدة 3 سنوات، وانتهت بذلك منحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني بعد تنفيذ الاتفاقية وتم تصفير الحساب وتسليم تقارير المنحة النهائية الى المانحين.

وفيما يلي نستعرض الجدول التالي الذي يوضح النفقات الخاصة بأنشطة المنحة خلال العام 2017:

الأنشطة المختلفة لمنحة العدالة والأمن للشعب الفلسطيني خلال العام 2017	المبلغ بالدولار
مدونة السلوك	95,626.77
تنفيذ أنشطة مع الشركاء	50,827.43
تنمية القدرات	12,905.96
عمولات بنكية	52.78
تحويل من حساب الهيئة لتغطية نفقات المشروع الأخيرة	196.79
المجموع	159,609.72

سابعاً: على صعيد المشاركات في الإجتماعات:

تمت المشاركة في الإجتماعات الرسمية التالية:

1. اجتماع مع رئيس مجلس الوزراء.
2. اجتماع مع رؤساء كتل برلمانية.
3. اجتماع مع رئيس مجلس القضاء الأعلى.
4. اجتماع مع النائب العام.
5. اجتماع مع رئيس سلطة النقد.
6. اجتماع مع أعضاء من اللجنة المركزية.
7. اجتماع مع أعضاء من المجلس التشريعي.
8. اجتماع مع رئيس الشرطة الأوروربية.
9. اجتماع مع السفير التونسي.
10. اجتماع مع وفد من البنك الدولي.
11. اجتماع مع وفد من UNODC.
12. اجتماع مع وفد من UNDP.
13. اجتماع مع رئيس هيئة سوق راس المال.
14. اجتماع مع نقيب الصحفيين.
15. اجتماع مع رئيس بلدية الخليل.

16. اجتماع مع رئيس مجلس إدارة مؤسسة (أمان).
17. اجتماع مع عدد من ممثلي منظمات المجتمع المدني.
18. اجتماع مع وفد من الهيئة المستقلة لحقوق الانسان.
19. اجتماع مع اتحاد نقابات عمال فلسطين.

ثامناً: المعيقات والتحديات:

يمكن حصر كافة المعيقات والتحديات التي واجهت الهيئة خلال الفترة السابقة:

أ : الاحتلال الاسرائيلي:

يشكل الاحتلال الاسرائيلي التحدي الأكبر والمعيق الأساسي لجهود مكافحة الفساد، حيث أنه قد تعذر إجراء التحقيقات أو جلب واحضار المتهمين في المناطق التي تقع خارج السيطرة الأمنية الفلسطينية والتي تعرف بمناطق C، وكذلك قيام الاحتلال الاسرائيلي بحماية المجرمين من مرتكبي جرائم الفساد من خلال منع توقيف أو التحقيق مع المتهمين بجرائم فساد من الفلسطينيين الذين يحملون الهوية الزرقاء.

ب :التعاون القضائي الدولي والإقليمي:

- لقد تقدمت النيابة العامة المنتدبة لدى هيئة مكافحة الفساد بأكثر من مذكرة لاسترداد مجرمين ولم يتم تنفيذ أي منها بحجج ودواعي مختلفة – بإستثناء حالة تسليم متهم فلسطيني بموجب مذكرة استرداد قضائية حيث تم تسليمه من المملكة الاردنية الهاشمية الى دولة فلسطين– الأمر الذي يجعل عدم الإلتزام بالمساعدة القضائية الدولية من الدول العربية الأطراف باتفاقية الرياض عائقاً أمام مواصلة التحقيقات وجلب المتهمين سواءً للتحقيق معهم أو إحالتهم للمحاكمة.

- عدم توافر بعض وسائل التحقيق والمعدات اللازمة لمتابعة التحقيق أو البحث واكتشاف جرائم الفساد، وذلك لعدة أسباب الاحتلال أحدها (منع إدخال بعض المعدات) مما يوجب علينا السعي لتحديد الأولويات بتوفير المعدات والوسائل التقنية الحديثة اللازمة من خلال التنسيق مع الجهات المختصة.

ج: معيقات وتحديات داخلية:

- مُدد وإجراءات التقاضي والمحاكمة أمام محكمة الاستئناف والنقض وتحديداً فيما يخص الدفوع الشكلية التي تثار قبل البت بموضوع الدعوى مما يعرقل إجراءات التقاضي ويؤدي إلى عدم إمكانية الإسراع بالدعوى أمام محكمة

جرائم الفساد، مما يستدعي إجراء تعديلات تشريعية أو اتخاذ إجراءات من قبل مجلس القضاء الأعلى فيما يخص مُدد وإجراءات الاستئناف والنقض المثارة قبل الحكم بالدعوى.

- بعض الملفات بحاجة لإجراءات تستغرق وقتاً، كطلب إعداد تقرير رقابي من ديوان الرقابة المالية والإدارية والذي قد يستغرق أشهراً لإعداده.
- هناك ملفات ترد من مشتكين في قطاع غزة، وإن كانت نسبتها قليلة، وتواجه الهيئة صعوبات في استكمال الملفات أو طلب الوثائق أو التدقيق.
- تعدد شرائح المكلفين الخاضعين لأحكام القانون حيث ان هناك العديد من القطاعات الخاضعة لتعبئة الإقرارات وهذا يتطلب وقت كبير لتجميع البيانات حول الاشخاص المكلفين والتنسيق مع جهات الاختصاص حول آلية التواصل.
- عدم توفر بيانات كاملة عن العناوين والمقرات والاشخاص القائمين على العديد الجمعيات الخيرية والأهلية ومؤسسات المجتمع المدني والاتحادات والنقابات لدى وزارات الاختصاص
- وجود اختلاف بين احصائيات وبيانات وزارة المالية حول المكلفين الخاضعين مع بيانات واحصائيات ديوان الموظفين العام من حيث عناوين ومكان عمل العديد من الموظفين الخاضعين لتعبئة الإقرارات.
- وجود صعوبات في الاتصال والتواصل بعض المكلفين تعبئة الإقرارات في الوظيفة العمومية وذلك بسبب انتقالهم للعمل لدى جهات اخرى أو اعارتهم أو انتدابهم مما يشكل صعوبة في التواصل، أما المكلفين الممتنعين عن تعبئة اقرارات الذمة المالية فقد تم توجيه إخطارات لهم للالتزام بالتعبئة وبخلاف ذلك سيتم تطبيق احكام القانون بشأنهم.
- هناك حاجة ضرورية لزيادة التوعية حول مفهوم واهمية اقرارات الذمة المالية حيث يتطلب عقد ورشات حول بيان الآليات الفنية والجوانب القانونية لتعبئة إقرار الذمة المالية وهذا يستغرق وقت طويل من اجل تنفيذه والإعدادات اللازمة له.

- هناك صعوبة في تنفيذ الاصلاحات التشريعية والإجرائية بيبب غياب المجلس التشريعي.

- هناك تفاوت في تنفيذ خطط الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد ما بين الشركاء في تنفيذ الخطط المتفق عليها بسبب عدم تلقي الموازنات وتراجع الدعم المقدم لها من الدول المانحة.